العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 253 March 2023

العدد 253 - آذار (مارس) 2023

تأثير تغير المناخ على اقتصادات الدول العربية؟!

- الزراعة الذكية الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي
- اقتصادات القارة الإفريقية بين الأزمة والحلول
- الاقتصاد الألماني: تحسن مناخ الاعمال وتوقعات حكومية بنمو الاقتصاد في 2023
- زيادة الصادرات العربية إلى بلجيكا بنسبة 108% في 2022

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

الذكاء الاصطناعي.. المخاوف والإيجابيات؟!

يشهد العالم اليوم سباقا محموما في مجال "الذكاء الاصطناعي"، ووسط هذا التحوّل المتسارع تبرز مخاوف عالمية من التأثير السلبي قبل الإيجابي لـ "الذكاء الاصطناعي" على واقع البشر، في حين تبرز مخاوف وهواجس أمنية لدى بلدان عديدة ومن بينها الصين التي أعلنت عن تشريعات جديدة متعلقة بالذكاء الاصطناعي حيث يتعين على جميع الشركات العاملة في الصين التقدم مسبقا بطلب الموافقة على تطوير برامج الذكاء الاصطناعي واستخدامها، حيث يتم التأكد من ملاءمتها للاستخدام وعدم احتوائها على ما يمكن أن يشكل مخاطر إنسانية أو اجتماعية أو أمنية، أو غير ذلك من مخاطر.

وفي أوروبا اقترح المشرّعون إيجاد نظام لتصنيف مخاطر برامج الذكاء الاصطناعي، حيث تعرف درجة المخاطرة في كل برنامج. كما أن وزارة التجارة الأمريكية طرحت وثيقة لمرئيات العموم حول استخدام الذكاء الاصطناعي والمخاطر المتعلقة باستخدامه تجاه عامة الناس وعلى حقوق النشر والملكية، وكذلك عما إذا كانت أنظمة الذكاء الاصطناعي متحيزة في نتائجها أو لديها نزعات عنصرية أو إقصائية أو أنها قد تساعد على انتشار المعلومات الكاذبة والمزيفة.

يمكن اختزال المخاوف التي يشعر بها الناس عموما من انتشار الذكاء الاصطناعي في ثلاثة أمور، هي تلاشي الخصوصية وفقدان الوظائف وتفوق الذكاء الاصطناعي على الإنسان بشكل يفقد معه الإنسان السيطرة على مجريات حياته. هناك من يطرح السؤال التالي، إن استطاع الذكاء الاصطناعي تقديم جميع الحلول وتنفيذ مختلف المهام، بل كذلك القيام بالتفكير بدلا من الإنسان، وبشكل أفضل منه، فماذا سيكون دور الإنسان في الحياة؟

صحيح أنّ هناك تشابه بين البرامج الذكية التي نستخدمها وبرامج الذكاء الاصطناعي، لكن في الوقت نفسه هناك اختلافات مهمة وكبيرة. فالبرامج التقليدية عبارة عن تعليمات مدونة بلغة الكمبيوتر، تقوم بتنفيذ عمليات حسابية أو أي مهام رقمية مطلوبة بشكل محدد وقاطع، حيث إنها تعطي النتيجة ذاتها في كل مرة نستخدمها، وهذه تعد ميزة كبيرة لهذه البرامج لأننا نريدها أن تعمل بهذا الشكل في جميع الأوقات.

من المعروف أن أقصى درجات التطور المراد لبرامج الذكاء الاصطناعي الوصول إليها هي مقدرة البرنامج على التمتع بالوعي الذاتي، كالإنسان، حيث يشعر الكمبيوتر بنفسه ويستطيع اتخاذ قرارات خاصة به، خارج سيطرة مطوريه، لكن لا يزال هذا المستوى من الذكاء الاصطناعي صعب المنال، ويعد مجرد افتراضات نظرية لا يمكن تحقيقها.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ السباق محموم بين الشركات التقنية العملاقة في هذا المجال، فشركة جوجل لديها "ألفا جو" وهو نموذج ذكاء اصطناعي برز على الساحة في 2016 بسبب تميزه في ممارسة لعبة رياضية معروفة في اعتمادها على البديهة والحنكة والفراسة، أكثر من اعتمادها على الحسابات الرياضية التي من الممكن تنفيذها بالكمبيوتر بسهولة.

شركة آي بي إم لديها نظام "واتسون" الذي كان الهدف منه إنتاج روبوت للمحادثات، كما يتم في خدمات العملاء لدى الشركات، وذلك بالاعتماد على علوم معالجة اللغات الطبيعية والشبكات العصبية، ثم تطور البرنامج فأصبح يستخدم في عدة مجالات طبية وتجارية وتعليمية. وهناك برنامج الطيار التلقائي المطور من قبل شركة تسلا، الذي يتميز بقدرته على التحكم بمسار المركبات من خلال قراءة بيانات الكاميرا والرادار وبيانات نظام الملاحة والخرائط واستخدامها في تقنيات الرؤية الرقمية والتعلم العميق والحركة.

وهناك الروبوت صوفيا من شركة هانسون للروبوتات تميز في محاكاته للإنسان في الشكل والكلام والحركة، وذلك بتوظيفه للذكاء الاصطناعي في فهم صوت الإنسان واستخدام معالجات اللغات الطبيعية في النطق والتحدث كالإنسان، وهو الروبوت الذي حصل على الجنسية السعودية في 2017.

في المحصّلة إنّ التخوف العام من الذكاء الاصطناعي مفهوم إلى حد كبير، كما ذكرنا بسبب الخصوصية وفقدان الوظائف وتدني قيمة الإنسان، لكن هناك جهات أخرى تخشى من هذه التطورات لأسباب عديدة، بعضها مخاوف أمنية كما تشعر به الجهات الأمنية عموما، وبعضها مخاوف اقتصادية يمكن أن تحصل في حال سبقت جهة ما لجهة أخرى في سبر أغوار تلك التقنية الحديثة، إلى جانب وجود مخاوف من المجهول أيا كان شكله، وذلك ما دعا البعض إلى طلب التريث في نشر الذكاء الاصطناعي والتوسع في استخداماته.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

تأثير تغيّر المناخ على اقتصادات الدول العربية؟!

الزراعة الذكية الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي

اقتصادات القارة الإفريقية بين الأزمة والحلول

صادرات البرازيل للوطن العربي تسجّل أعلى إيرادات قياسية منذ عقود في 2022

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

تأثير تغير المناخ على اقتصادات الدول العربية؟! 9

نشاط الاتحاد

الزارعة الذكية الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي 17

اجتماعات

تعاون بين اتحاد الغرف العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين 25

مقال

اقتصادات القارة الإفريقية بين الأزمة والحلول 26

غرف مشتركة

- صادرات البرازيل للوطن العربي تسجّل أعلى إيرادات قياسية منذ عقود في 2022 30
- الاقتصاد الألماني: تحسن مناخ الاعمال وتوقعات حكومية بنمو الاقتصاد في 2023 32
- زيادة الصادرات العربية إلى بلجيكا 108% في 2022 38

العدد 253 - آذار (مارس) 2023
Issue No. 253 March 2023

What will the food of the future be like

AACC & the Vienna Economic Forum Sign a Memorandum of Understanding

41 أخبار

JOINT CHAMBER

AACC & THE VIENNA ECONOMIC FORUM SIGN A MEMORANDUM OF UNDERSTANDING 55

FOOD SECURITY

WHAT WILL THE FOOD OF THE FUTURE BE LIKE 57

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

تأثير تغير المناخ على اقتصادات الدول العربية؟!

إعداد: مي دمشقية سرحال
مديرة البحوث الاقتصادية

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثرا بتغيير المناخ. والانعكاسات السلبية تطال المدن والأرياف وجميع القطاعات الاقتصادية. وتشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع متوسط درجة الحرارة السنوية بحوال 5 درجات مئوية في نهاية القرن في حال استمرار الانبعاثات المرتفعة. وستتخذ التساقطات بشكل عام منحى متقلبا وتنازليا. كما ستشهد عدة مناطق زيادة في موجات الجفاف وحرائق الغابات، فيما ستتعرض مناطق أخرى للسيول والفيضانات.

وستؤثر هذه الأوضاع على الأمن الغذائي والمائي والصحي وعلى النظم الإيكولوجية والسياحة، وستكون لها ولتفاقمها تداعيات اجتماعية واقتصادية وبيئية تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي. والبلدان بحاجة إلى زيادة منعتها من خلال بناء قدرتها على التكيّف. لذا لا بد من التقدم في تحقيق المقاصد الوطنية الداعمة لأهداف التنمية المستدامة وضمان تحول عادل وشامل للجميع في مجال الطاقة يتيح للبلدان موارد الطاقة المتجددة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

تداعيات وأعباء تغير المناخ على المنطقة العربية

ستكون للتداعيات القاسية لظاهرة الارتفاع المتزايد لدرجة الحرارة في المنطقة العربية بوتيرة تقارب ضعف المعدل العالمي، ما يجعلها عرضة للآثار والانعكاسات الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الشح الحاد في المياه، والآثار الواضحة على المجتمعات والمنظومات الحيوية. فالكثير من دول المنطقة تشهد بشكل طبيعي ظروفا جافة ودافئة للغاية مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، والحرارة ترتفع بمعدل متسارع يصل إلى 0.4 درجة مئوية لكل عقد منذ ثمانينات القرن العشرين، أي ما يعادل ضعف المعدل العالمي.

وستخفض الكوارث المناخية في المنطقة من النمو الاقتصادي السنوي بمقدار 1–2 نقطة مئوية على أساس نصيب الفرد. ومن المتوقع أن يصبح ذلك أكثر شيوعا وأكثر حدة مع ارتفاع درجة حرارة الكوكب. وتؤدي زيادة درجة الحرارة بمقدار درجة واحدة مئوية

في خمسة من أكثر البلدان حرارة مثل البحرين وجيبوتي وموريتانيا وقطر والإمارات إلى انخفاض فوري في النمو الاقتصادي للفرد بنحو نقطتين مئويتين.

ويقع جزء كبير من المنطقة في مناطق مناخية قاسية، حيث يؤدي الاحترار العالمي إلى تفاقم التصحر والإجهاد المائي وارتفاع منسوب البحار. وأصبح هطول الأمطار أكثر تقلبا وتواتر الكوارث المناخية مثل الجفاف والفيضانات أكثر حدوثا، مما يهدد الحياة وسبل العيش ويعرضهما للخطر.

في تونس، على سبيل المثال، يقع 90% من السياحة على طول السواحل المهددة بالتآكل والمعرضة لمزيد من الارتفاع في مستويات سطح البحر. والبلدان ذات القدرة المنخفضة على الصمود مع تغير المناخ، بما في ذلك الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات مثل الصومال واليمن والسودان، وهي دول ذات دخل منخفض، فإن قابليتها للتعرض والتأثر بالتغيرات المناخية مرتفعة نسبيا. وقد عانت بشدة من المآسي البشرية التي حدثت بسبب الكوارث المناخية. ويعيش الكثير من الناس في هذه البلدان على زراعة الكفاف البعلية، والتي تكون معرضة بشكل خاص للصدمات المناخية. ويتفاقم التحدي بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، وانخفاض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية، والمخاطر التي يتعرض لها والأمن الغذائي والاجتماعي.

وفي المقابل، فإن البلدان ذات المؤسسات القوية والبنية التحتية المقاومة للمناخ، على سبيل المثال المباني المقاومة للحرارة أو أنظمة الري الفعالة، فقد شهدت عموما خسائر بشرية أقل. وينطبق الشيء نفسه على الدول العربية التي لديها مستويات أعلى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من الجهود العالمية للحد من انبعاثات الكربون، يبدو أن الضغوط المناخية أمرا لا مفر منه. وبحلول عام 2050، قد ترتفع متوسط درجات الحرارة في الصيف في معظم دول المنطقة إلى معدلات قياسية. ومنذ التسعينيات، تشعر الدول العربية بالفعل بأعباء تغير المناخ والضغوط المناخية الرئيسية الثلاثة المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية، أي ضعف

الزيادة العالمية البالغة 0.7 درجة مئوية، وتقلب وانخفاض هطول الأمطار، وحدوث كوارث مناخية من الجفاف والفيضانات أكثر مما كانت عليه في الماضي.

استعراض حالات كل من تونس والسعودية

أ. تجربة تونس

تعد تونس من أكثر الدول عرضة لتأثيرات تغير المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط. من المتوقع أن تؤدي زيادة درجات الحرارة وتقلب الأمطار إلى تفاقم ندرة المياه، والتصحر، وارتفاع منسوب مياه البحر. وهذا يهدد الأرواح وسبل العيش، لا سيما من خلال فقدان المياه الصالحة للشرب والبنية التحتية الأخرى وانخفاض الإنتاج الزراعي وكذلك النشاط السياحي. وعلى الرغم من شدة التحديات، إلا أن جهود التكيف كانت محدودة وغير منسقة حتى الآن، مع أن المساهمات المحددة وطنيا المحدثة لعام 2021 تضع أجندة طموحة للعقد القادم. ويتطلب إعداد تونس لبيئة مناخية أكثر تحديا تنسيقا قويا بين المجتمع والجهات المعنية لتقديم سياسات تكيف وتمويل أكثر فاعلية.

– **ندرة المياه:** في حين أن الوصول إلى مياه الشرب المأمونة في تونس لا يزال أعلى من المتوسطات العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمتوسطات العالمية، فإن الإجهاد المائي آخذ في الارتفاع، وكفاءة استخدام المياه أقل بكثير من المتوسطات العالمية ومتوسطات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ويعود السبب في تدني الكفاءة إلى عدم الكفاءة في استخدام المياه في القطاع الزراعي، الذي يتمتع بأكبر قدر من استهلاك المياه في الاقتصاد. فهناك إفراط في استخدام مياه الري، وعدم كفاءة في شبكات توزيع مياه الري، وتدهور في كمية المياه الجوفية وجودتها بسبب الاستغلال المفرط. ترتبط قضايا المياه ارتباطا وثيقا باعتماد تونس على الزراعة، والتي تمثل 10 إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتوفر حوالي 16% من العمالة.

كفاءة استخدام المياه في تونس، 2002 – 2017

القيمة المضافة لكل وحدة مياه مستخدمة مقومة بالدولار لكل متر مكعب

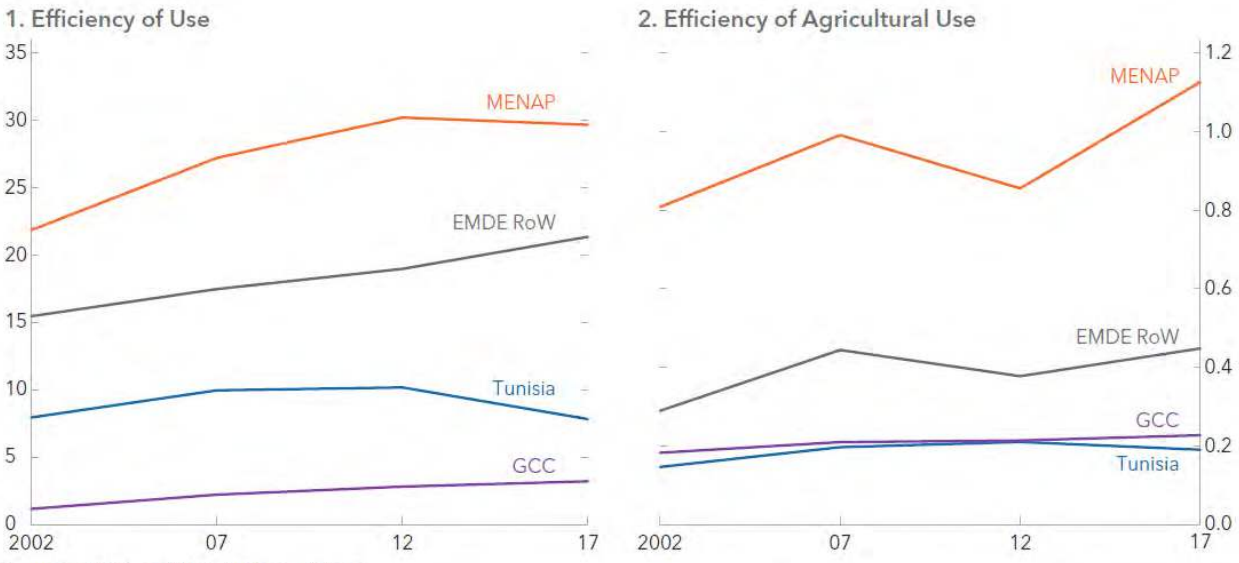

Sources: FAO; and IMF staff calculations.
Note: RoW = rest of world.

– **فقدان السواحل وتراجع النظم البيئية:** فقدت تونس بالفعل أكثر من 90 كيلومترا من الشواطئ بسبب التعرية أو بناء هياكل دفاعية اصطناعية. ومن بين 570 كيلومترا من الشواطئ الموجودة، هناك 190 كيلومترا في حالة متدهورة وقد تختفي. وهذا الأمر يعرض صناعة السياحة للخطر، حيث يقع 90% منها على طول السواحل التونسية، وهو ما يمثل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي ويدعم بشكل مباشر 6% من القوى العاملة في البلاد. وفي الوقت الذي يتم فيه تعزيز بعض الامتدادات المحدودة من الساحل ضد التآكل، ظهرت مشاكل جديدة – مثل تشوه المناظر الطبيعية، وتراكم الطحالب، والاختلالات الرسوبية، والتعرية الشديدة في المناطق المجاورة، من بين أمور أخرى. كما أن استدامة صيد الأسماك مهددة أيضا بنفس القدر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

– **المخاطر الرئيسية:** سيؤدي تغير المناخ إلى تكثيف المخاطر المناخية الرئيسية في تونس، مما يفاقم مواطن الضعف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن المحتمل أن يكون للتطورات المناخية المستقبلية آثار وخيمة على إمدادات المياه، مع انخفاض هطول الأمطار وتسرب المياه المالحة مما يقلل من توافر المياه وجودتها. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنعة والمرونة في مواجهة تغير المناخ ضعيفة بسبب التعرض الكبير ومستويات الضعف، كما يظهر الشكل التالي. ويعكس هذا بشكل أساسي الاستعداد المحدود مقارنة بالمتوسطات الدولية. وسيشهد القطاع الزراعي، الذي يمثل 15% من صادرات تونس في عام 2020 ويقع في الغالب على طول الخطوط الساحلية المعرضة للخطر، انخفاضا في الغلال وزيادة في أسعار المواد الغذائية، وقد ينتج عن ذلك نقص في الغذاء، وسيعاني دخل أسر المزارعين، وقد ينخفض التوظيف في الزراعة بشكل أسرع (حاليا عند 13% من إجمالي العمالة)، مما يزيد من معدلات الفقر.

ونظرا لأن معدل البطالة حاليا مرتفع عند 18% تقريبا، فيما القطاعات الاقتصادية المملوكة للدولة والمهيمنة على الاقتصاد التونسي ضعيفة الفعالية، فإن التحول اللازم للقطاع الخاص للتكيف مع تغير المناخ قد يكون غير كافٍ. وقد تتضرر البنية التحتية للنقل والسياحة على طول السواحل بشكل متزايد بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات. كما من المرجح أن تؤثر موجات الحرارة المتزايدة، وفقدان المياه النظيفة في زيادة نقص التغذية وتراجع الصحة العامة وتزايد انتشار الأمراض.

مقارنة مؤشرات تونس مع نظرائها، 2018

المؤشر من صفر إلى واحد (الأسوأ)

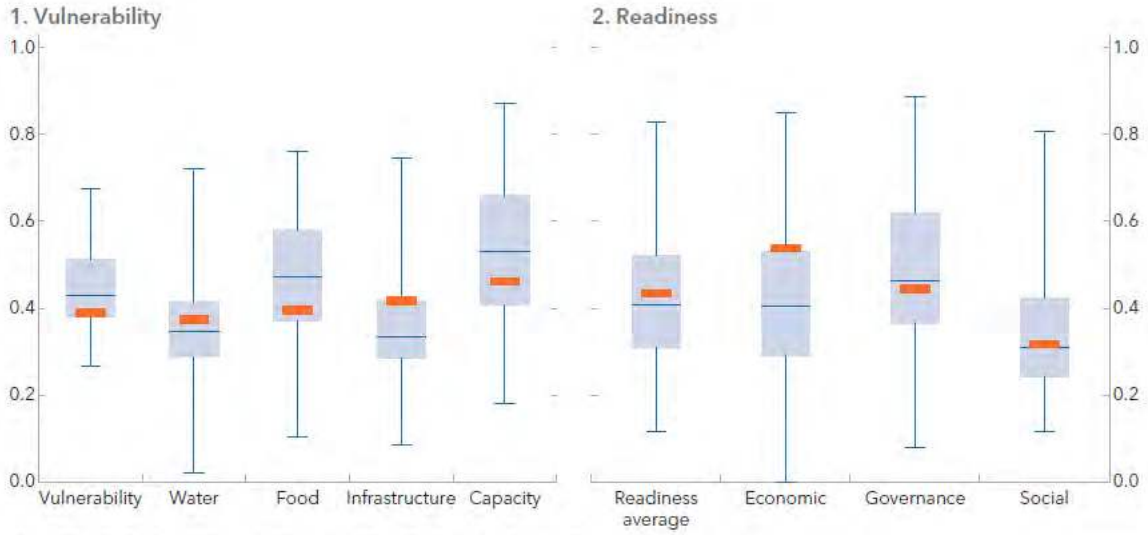

Sources: University of Notre Dame ND-GAIN; and IMF staff calculations.
Note: Each box shows the median and the 25th and 75th percentiles, and the whiskers the maximum and minimum values. Orange lines mark Tunisia.

الإجراءات التي اتخذتها تونس للمواجهة

التزمت تونس بأهداف طموحة للتخفيف والتكيف. ووقعت تونس على اتفاقية باريس للمناخ في ديسمبر 2015، وقدمت مساهمتها المحددة وطنيا في سبتمبر 2015 والمساهمة المحدثة في 2021. وفي الأخيرة، وعدت بخفض كثافة الكربون بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2010 وتكثيف التكيف، بتكلفة تقدر بـ 20 مليار دولار بين عامي 2021 و2030. وتعتبر أهداف التكيف في المساهمات المحددة وطنيا طموحة، وتوفر تحليلا للروابط عبر مختلف القطاعات بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية.

وفيما يتعلق بتخفيف الانبعاثات، التزمت تونس بخفض كثافة الكربون بنسبة 27% من خلال جهودها الخاصة (ارتفاعا من 13 في المائة في المساهمات المحددة وطنيا لعام 2015)، في حين أن 18% أخرى ستعتمد على دعم المجتمع الدولي من خلال تمويل احتياجات الاستثمار. ووفقا لمركز تطوير المؤسسات الأهلية لعام 2021 المحدث، فإن إجمالي احتياجات التمويل لتغطية إنفاق التخفيف سيكون حوالي 14.4 مليار دولار. وتركز جهود تونس الخاصة نحو التخفيف على قطاع الطاقة، من خلال زيادة كفاءة الطاقة، وتحسين البنية التحتية للكهرباء، والاستثمارات الإضافية في الطاقة المتجددة. وتحقيقا لهذه الغاية، تخطط السلطات لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة إلى 30% بحلول عام 2030، مقارنة مع نسبة 3% حاليا. وتقدر تكاليف التكيف في المساهمات المحددة وطنيًا لعام 2021 بمبلغ 4.3 مليار دولار حتى عام 2030، منها تخصيص 0.7 مليار دولار أمريكي لبناء القدرات.

ولكن يبقى التقدم نحو تحقيق أهداف تغير المناخ بطيئا وغير منسق نسبيا. وذلك علما بأن تونس كانت من أوائل الدول التي أدرجت تغير المناخ في دستورها في 2014، لكنها لم تنشئ مؤسسة لتنسيق سياسات تغير المناخ. في عام 2014 تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإدارة الطاقة، وأنشأت صندوق دعم التحول في الطاقة لدعم المبادرات في هذا المجال. كما صدر مرسوم في مارس 2018 لإنشاء وحدة مخصصة للعمل المناخي داخل وزارة البيئة، فيما هناك العديد من شركاء التنمية يقومون بدعم السلطات في إيجاد حلول للتكيف في مجال المياه، ولتخفيف استخدام الطاقة، وفي قطاعات أخرى.

ومع ذلك، كانت معالجة قضايا المناخ صعبة بسبب مقاومة الإصلاح، والأولويات المتنافسة، فضلا عن الأوضاع السياسية. وفي حين أن البلاد لديها العديد من الخطط القطاعية والقصيرة الأجل، إلا أنها تفتقر إلى استراتيجية شاملة واضحة تضمن التنسيق الفعال بين السياسات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية الوطنية للتكيف في تونس قيد التطوير منذ عام 2018 دون تحديد موعد نهائي أو تقدم واضح. وبالتالي، لا يزال العمل المناخي مجزأ عبر الوزارات التنفيذية والمجتمع المدني. ثم أن مبادرات التكيف محدودة في المناطق الريفية المهمشة في البلاد. وهناك حاجة ماسة لوضع نهج متكامل وجيد التنسيق للتكيف مع تغير المناخ وتنفيذه لتعزيز جدول أعمال التكيف.

وتعد احتياجات التمويل لجهود التكيف مع تغير المناخ في تونس كبيرة، ويمكن أن تصل إلى حوالي 4 مليارات دولار خلال 2021–2030، حيث معظم الأموال اللازمة في مجالات إدارة السواحل والزراعة والحفاظ على المياه وإعادة استخدامها. ونظرا لتزايد الإجهاد المائي وتحديات تغير المناخ الأخرى، فمن المحتمل أن يكون هذا التقدير أقل من احتياجات التكيف خلال العقود القليلة القادمة.

ب. تجربة السعودية

إن النظام البيئي في السعودية شديد التأثر بتغير المناخ. كما أن اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات المالية والخارجية يجعله عرضة لإجراءات التخفيف العالمية. وضغوط المناخ لها تأثير كبير على المياه والبيئة والصحة. وستشكل إجراءات التخفيف العالمية تحديا للطلب على النفط على المدى المتوسط إلى الطويل. وقد نفذت السعودية مجموعة من الإجراءات للتكيف مع تغير المناخ وبناء المرونة الاقتصادية. ولكن، هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق لمبادرات التكيف في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد الكربوني الدائري لتعزيز الجهود الحالية وتقليل قابلية التأثر بالمناخ.

- **ندرة المياه:** إن الموارد المائية في السعودية هي بالفعل تحت ضغط شديد من الجفاف وانخفاض الاحتياطيات في طبقات المياه الجوفية، علما أن المياه الجوفية هي المصدر لأكثر من

84% من احتياجات المياه في البلاد. وإلى جانب الطبيعة الجغرافية الجافة، تواجه مصادر المياه ضغطا من جراء الاحتباس الحراري، والنمو السكاني السريع، وعدم كفاية التغذية للمياه العذبة، وارتفاع استهلاك المياه في الزراعة عند نسبة 82% من إجمالي استهلاك المياه، تليها الصناعة بنسبة 13%، والبلديات بنسبة 5%. ويعد مستوى هطول الأمطار منخفضا وبلغ المتوسط 75.2 ملم فقط سنويا خلال الفترة 1991–2020، مما أدى إلى محدودية تجدد الموارد من المياه السطحية.

– **تأثير مباشر على الزراعة:** سيكون لتغير المناخ تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي، حيث ستتأثر نسبة 70% من الزراعة بزيادة درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار وزيادة التبخر وتراجع احتياطيات المياه، نظرا لأن نسبة الزراعة التي نشأت من الزراعة الدفيئة تبلغ 30% فقط. ومن ناحية أخرى، سيؤثر تواتر حالات الجفاف والفيضانات بشكل سلبي على غلات المحاصيل والثروة الحيوانية.

– **التصحر:** قد يصبح توسع الصحراء أمرا لا رجوع فيه إذا اشتد جفاف البيئة وأصبحت التربة أكثر تدهورا، مما يؤدي إلى مزيد من تبخر المياه وتراجع إنتاجية الأراضي التي تدعم المجتمعات الريفية. وهذا من شأنه أن يولد موجات حرارية أكثر تأثيرا وعواصف رملية تؤثر سلبا على التجارة والخدمات.

استراتيجية التأقلم في السعودية

اعتمدت السعودية برنامجًا وطنيًا للاقتصاد الكربوني الدائري في عام 2021. ويركز هذا البرنامج على تقليل الانبعاثات عبر مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة، وإعادة التدوير بتحويل ثاني أكسيد الكربون إلى مواد، وإعادة استخدام الكربون، وإزالة المصارف الطبيعية، والتقاط الكربون وتخزينه من خلال توحيد الانبعاثات، وتسريع مبادرات التكيف والتخفيف من الانبعاثات من أجل استدامة التكيف مع المناخ بطريقة شاملة، خاصة إدارة المياه، وإعادة التحريج، والحماية البحرية، والتخطيط الحضري، وأنظمة الإنذار المبكر، وكفاءة الطاقة. وقد التزمت السعودية بصافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060. وإلى جانب هدف خفض الانبعاثات في المساهمة المحددة وطنيا، تهدف السعودية كعضو في التعهد العالمي بشأن الميثان، إلى التعاون مع الأعضاء الآخرين لتقليل انبعاثات الميثان العالمية بمقدار 30% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2020.

تمويل التأقلم في السعودية

كثفت السعودية التمويل الأخضر لتعزيز الاستثمار الأخضر وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وأطلق صندوق التنمية الصناعية السعودي برنامج تسهيلات ائتمانية بقيمة 28 مليار دولار يوازي 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في سبتمبر 2019 لدعم الشركات السعودية التي تستثمر في الطاقة المتجددة. وأصدرت الشركة السعودية للكهرباء صكوكا خضراء بقيمة 1.3 مليار دولار في سبتمبر 2020 لتمويل مشروعاتها الخضراء. كما جمعت شركة البحر الأحمر للتطوير قرضا «أخضر» بقيمة 3.77 مليار دولار في أبريل 2021 من البنوك المحلية لبناء 16. فندقا جديدا، مدعوما بالطاقة المتجددة. ومن المقرر أن تصدر السعودية عام 2022 أول سندات خضراء تراعي العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

احتياجات التمويل في الدول العربية

وفقا لالتزامات اتفاقية باريس، قدمت 11 دولة عربية تقديرات التكلفة لاحتياجاتها المالية لتنفيذ مساهمات محددة، وهي مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس والقمر وجيبوتي والسودان والصومال وفلسطين وموريتانيا. وتبلغ احتياجات دعم تمويل المناخ لمجموع هذه الدول 570 مليار $ حتى 2030.

تقديرات احتياجات تمويل أنشطة المناخ في المنطقة العربية (مليار $)

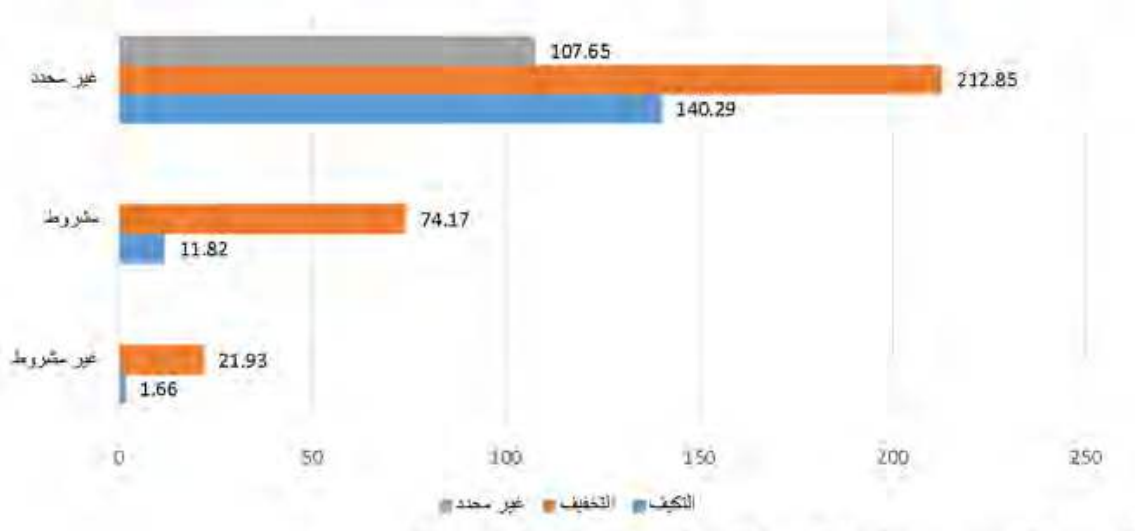

المصدر: ESCWA, Climate finance needs and flows in the Arab region report 2022

الأولويات الملحة

تدرك معظم البلدان الآن أن التكيف مع المناخ يمثل أولوية ملحة، وبدأ عدد من الدول العربية بإجراءات فعالة لمواجهة تحديات المناخ. ويجب أن تكون الأولوية للتدابير التي تكون مفيدة للغاية في ظل جميع سيناريوهات تغير المناخ، ولبناء القدرة على التكيف مع تحديات المناخ في المستقبل. وعلى سبيل المثال، تشير دراسة محاكاة خاصة بالمغرب أن الاستثمار في البنية التحتية للمياه من شأنه أن يحسن القدرة على الصمود في وجه الجفاف، وأن يقلل من خسائر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 60%، وأن يحد من ارتفاع الدين العام. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات، والتي عانت من خسائر فادحة تاريخيا، فينبغي أن تكون الأولوية العاجلة في تعزيز التأهب للكوارث، مع تحسين قدرة المؤسسات على معالجة تغير المناخ وقدرة المجتمعات على الاستجابة للصدمات. وبالنسبة لجميع دول المنطقة، سيتطلب تكثيف جهود التكيف إنفاقا إضافيا كبيرا، وبالتالي تمويلا واسع النطاق. ومعظم الدول العربية تحتاج أيضا إلى دعم دولي أكبر

لتمويل التكيف بمنح أو شروط ميسرة، فضلا عن متطلبات نقل الخبرة والتكنولوجيا لتطوير القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتوفر قمة المناخ التي عقدت في نوفمبر 2022 في مصر فرصة لتوسيع نطاق مساهمات المجتمع الدولي في تمويل المناخ ودعم التكيف في الاقتصادات العربية متوسطة ومتدنية الدخل.

إن تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ أمر بالغ الأهمية للمنطقة العربية، وينبغي السير به جنبا إلى جنب مع جهود التخفيف والانتقال العالمية. فالبلدان التي تتكيف ستمتلك فرصا لخلق وظائف مستدامة ولدعم الانتعاش الاقتصادي والصمود بعد تداعيات جائحة كوفيد-19 وانعكاسات الحرب الدائرة في أوكرانيا.

ولا يوجد حل واحد يناسب جميع الدول العربية لأن كل بلد يواجه مجموعة من التحديات الخاصة به، ولكن تنطبق بعض المبادئ المشتركة على المنطقة بأكملها، وأهمها:

- إدراج سياسات التكيف في صلب جميع الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية.
- تحديد الاستجابات الصحيحة لمواجهة مخاطر المناخ.
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية المرنة والمقاومة للتغير المناخي.
- تشجيع دور أكبر للقطاع الخاص في التكيف مع التغير المناخي.
- دعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من تغير المناخ.
- تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الضعيفة.

وفي ما يلي عدد من التوصيات لمواجهة التغير المناخي:

- وضع سياسات وإجراءات لخفض انبعاثات الكربون وفرض ضرائب على الانبعاثات.
- الحد من استخدام البلاستيك والاستعاضة عنه بالمنتجات التي يمكن إعادة تدويرها.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- اقتصاد في استهلاك المياه والحد من الهدر.
- استخدام الأساليب الزراعية المراعية للبيئة والمقننة للمياه.
- توفير التمويل الميسر للمشروعات المراعية للبيئة.

افتتاح أعمال منتدى التحول الرقمي وتكنولوجيا الزراعة الذكيّة – التحديات والفرص

خالد حنفي: الزراعة الذكية هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي

عباس الحاج حسن: مضاعفة الانتاج الغذائي من خلال الاستخدام المتوازن والعادل للموارد الطبيعية

عقد في مقر اتحاد الغرف العربية "مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي"، منتدى "التحول الرقمي وتكنولوجيا الزراعة الذكية– التحديات والفرص"، وذلك برعاية وحضور معالي وزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية، الدكتور عباس الحاج حسن، وبتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، واتحاد المصارف العربية، ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) – البحرين.

وشهد المنتدى حضورا لافتا من لبنان والبلدان العربية والأجنبية، وفي مقدّمهم أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية ابراهيم آدم الدخيري، امين عام اتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)– البحرين الدكتور هاشم حسين، ممثل منظّمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في لبنان وسوريا والاردن ايمانويل كالنزي، ممثل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار الدكتور محمد الشريف، بالإضافة الى مشاركة شخصيات ووفود من دول عربية واجنبية.

تحدّث راعي المنتدى معالي وزير الزراعة معالي الدكتور عباس الحاج حسن، فأكّد أنّه "لا يخفى على أي متابع أو باحث أنه وبحلول عام الفين وخمسين 2050 سيواجه العالم تحدي الامن الغذائي واهتزازه بشكل كبير، وبالتالي المطلوب التحرك باتجاه مضاعفة الانتاج الغذائي من خلال الاستخدام المتوازن والعادل للموارد الطبيعية. ومن هنا كان لابد من التفكير بتطوير مقاربة زراعية حداثية تعتمد التكنولوجيا الجديدة بعيدا عن تقليدية القطاعات ودمج التكنولوجيا الحديثة والرقمية

بالعمليات الزراعية وسلاسل الإنتاج الغذائي للانتقال بالزراعة من تقليديته ورتابته الى فضاءات السيبرانية والانصهار في الحياة الرقمية".

وشدد على أنّ "الزراعة تُعد من أهم القطاعات المرتبطة مباشرة بالأمن البشري، حيث توفر الغذاء. وتُعد ثاني أكبر مصدر للتوظيف بعد قطاع الخدمات الحديثة"، معتبرا أنّه "في الوقت الحاضر هناك دور كبير بالنسبة للتحول الرقمي الذي يقرب القطاعات الحكومية والشركات إلى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار الخدمات والمنتجات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها".

وقال: "التحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق استخدام التكنولوجيا بل هو برنامج متكامل يمس عمل الحكومات والمؤسسات داخليا بشكل رئيسي وبشكل خارجي أيضا كما ويسهم في ربط المؤسسات الحكومية وكافة القطاعات ببعضها البعض".

ورأى أنّ "الحاجة تتزايد لتعليم المزارع كيفية استخدام تكنولوجيا الزراعة الحديثة التي يمكن أن تجعل الزراعة أسهل وبأسعار معقولة واكلاف اقل. وتساعدنا ايضا في التحذير المسبق لأي ازمة وتقلل بذلك من الخسائر التي تطال القطاع"، لافتا إلى أنّ "التحول الرقمي وتكنولوجيا الزراعة الذكية تعد من أهم التحديات التي يواجهها القطاع في الوقت الحاضر، حيث توفر هذه التقنيات فرصاً كبيرة لتحسين إنتاجية المحاصيل وتقليل التكاليف الزراعية، كما أنها تواجه بعض التحديات والصعوبات في التطبيق والاعتماد عليها، ومنها التكلفة العالية ونقص المعرفة، والعوائق التقنية، والمخاوف الأمنية، والاعتماد على المصادر الرقمية".

وختم: "إننا في لبنان نتطلع إلى شراكة حقيقة معكم من خلال التوأمة والشراكة بين القطاعات.. إننا أصحاب رسالة في هذا الشرق بشقيه المغاربي والمشرقي، رسالة انفتاح وشراكة وتفاعل، فالصعوبات والازمات لا تعرف الحدود والامن الغذائي عنوان تعاون لا تنافر. إننا من بيروت نؤكد للعالم أننا اختبرنا الازمات وأعقدها وخرجنا منها أقوياء خلاقين مبدعين بعزيمة شعبنا وإرادة العيش المشترك، ونتطلع اليوم لخروج المنطقة من أزماتها السياسية والغذائية ضمن منطق التعاون والتفاعل بين اقطار عالمنا العربي".

خالد حنفي

واكد امين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي أن "جائحة كورونا والحرب المستمرة في أوكرانيا والمعوقات الهيكلية التي تواجه الأمن الغذائي أثرت بشكل كبير على أنظمة الامداد العالمية، كما نتج عنها تقلبات عالية في أسعار السلع الغذائية الأساسية"، معتبرا أنه "في حال استمرت عمليات الإنتاج على الأنماط التقليدية القديمة، فمن المتوقع أنه بحلول منتصف القرن، ستحتاج المنطقة إلى استيراد حبوب أكثر بنسبة 55 في المئة مما تستورده حاليا، مما سيزيد بشكل كبير من فاتورة وارداتها ويضعها تحت رحمة التقلبات السائدة في الأسواق العالمية".

وحذر الدكتور خالد حنفي في كلمته من أنه "على مدى العقد المقبل، من المتوقع أن تصبح الدول العربية مجتمعة أكبر مستورد صاف للمواد الغذائية على أساس نصيب الفرد، وثاني أكبر نسبة من حيث القيمة المطلقة. وستستمر معدلات الاكتفاء الغذائي الذاتي في انخفاضها الطويل الأجل لتقريبا جميع السلع الغذائية، باستثناء منتجات اللحوم، والزيت النباتي والسكر".

وقال: علينا أن نفكر بخيارات مجدية وأخرى مستدامة، عبر استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في الزراعة الذكية، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه على التحول الرقمي لتطوير الممارسات الزراعية المستدامة وتحسين برامج التنمية الريفية، واعتماد الحلول المستدامة لمستقبل الزراعة والامن الغذائي في المنطقة العربية، وبالتأكيد سيساعدنا هذا النهج على توجيه الاجراءات اللازمة والنظم الزراعية لدعم التنمية بصورة فعالة، وضمان الأمن الغذائي في ظل مناخ متغير".

واعتبر الدكتور خالد حنفي أن "الزارعة الذكية هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتحقيقها يتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي، والتحسين الوراثي للمحاصيل، وحوكمة إدارة الموارد الطبيعية ومستلزمات الإنتاج، وخلق

مناخ جاذب للاستثمار، واستخدام تكنولوجيا زراعية متطورة، والاستغلال الأمثل لموارد المياه السطحية والجوفية".

ونوه إلى أن "تكنولوجيا الزارعة اختلفت وباتت تعتمد على صناعة الزارعة وليس الزارعة في مفهومها التقليدي فقط، ورسالة اتحاد الغرف العربية، الذي يضم مجتمع الأعمال المسؤول عن معظم الإنتاج والتوظيف العربي ومنها الغذائي، هي أنه لا بد من التركيز على بدائل عصرية مختلفة لمقاربة قضية الأمن الغذائي العربي ارتكازا على التحول الرقمي والزارعة الذكية".

وشدد على أنه "علينا أن نستفيد من الفرص الهائلة التي تتيحها الرقمية لتعزيز التعاون العربي في هذا المجال، ولتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين المنتجين لا سيما من خلال إطلاق المبادرات الخلاقة والمنصات التي تروج للإنتاج الغذائي العربي، حيث نحن شركاء حاليا في كل من منصة "طلبات وعروض المنتجات الصناعية العربية" مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنصة "Arab Food Hub" مع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي".

هاشم حسين

من جهته أوضح، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)– البحرين الدكتور هاشم حسين، أنّ "هناك حاجة إلى استثمار سنوي قدره 265 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم لتحقيق هدفي التنمية المستدامة (SDGs) بشأن القضاء على الفقر والجوع تحديداً وعليه يجب أن تركز 140 مليار دولار أمريكي من هذا الاستثمار على القطاع الزراعي. كما في المقابل فإنّ المنطقة العربية ستلبي 63 في المئة من طلبها من السعرات الحرارية من خلال الواردات بحلول عام 2030، مما يجعلها أكثر عرضة لاضطرابات سلسلة التوريد وتقلبات الأسعار".

وتابع: "وفي سياق متصل نوه البنك الدولي إلى أننا في الدول العربية نعتمد بشكل استثنائي على الواردات الغذائية، وخاصة القمح والحبوب الأساسية الأخرى. إذ يتم استيراد نصف المواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وترتفع هذه النسبة إلى 90٪ في دول مجلس التعاون الخليجي".

وأكّد أنّه "في ضوء هذه التحديات لا بد من العمل المشترك لتحفيز الاستثمار في المجال الزراعي وتطوير الآليات الزراعية التقليدية وتدريب المزارعين على استعمال التكنولوجيات الحديثة كالذكاء الصناعي والبرامج الحاسوبية التي تعتمد على الرحمنة".

وقال: "إنّ عالمنا العربي يذخر بالطاقات الشابة والمقدرات المالية والخبرات التي تمكننا ومن خلال برامج متخصصة في مجال ريادة الاعمال ونمو المؤسسات، من تحويلهم الى أفراد منتجين وفاعلين اقتصادياً في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي من خلال آليات الاحتضان والمسرعات ومراكز البحوث".

إبراهيم آدم الدخيري

وتحدّث رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفيسور إبراهيم آدم الدخيري، فأشار إلى أنّ "المنظمة العربية للتنمية الزراعية أنجزت ثلاثة ملفات استراتيجية خلال انعقاد القمة العربية في الجزائر في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2022 وهي استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، واستراتيجية تطوير الموارد الرعوية، والبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، وهي وثائق في مجملها تبشر بالكثير في تحقيق أهداف المنظمة المرسومة لها وهي التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والأمن الغذائي العربي المستدام".

وقال: "تركّز البرامج الكلية التي اعتمدتها المنظمة لتنفيذ الوثائق الثلاثة على مفاهيم عدّة منها، تطوير ريادة الأعمال الزراعية، وتطوير سلاسل القيمة، والتحول الرقمي في الزراعة الذكيّة، والعمل مع القطاع العام والحاص والمجتمع المدني لتعظيم الفرص المتاحة".

وأكّد على أنّه "لا نرى سبيلا لتحقيق الأهداف المرسومة إلا من خلال الشراكات النافذة والفعالة مع كل الشركاء على المستوى القطري، الإقليمي، والعالمي".

وسام فتوح

من جانبه شدد أمين عام اتحدا المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في كلمته، على أنّه "في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم، تبرز الحاجة إلى دعم الاستثمار في الابتكار حيث أنّ المفاهيم الجديدة في الأعمال التي وجدت طريقها بقوة في عصر الثورة الصناعية الرابعة تساهم إلى حد كبير في تعزيز مقاربة القطاع الخاص للاستثمار في مجال التنمية المستدامة. وينطبق ذلك بالأخص على رواد الأعمال الذين يجب أن يرعاهم أطر من التعاون بين الغرف التجارية والمصارف العربية. كما أنّه من المهم ابتكار أدوات تمويل جديدة مثل "سندات خضراء" و"سندات مقايضة الانبعاثات" لتساعد عن طريق الشراء والتداول والبورصات في تمويل المشروعات التي تصب في أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر".

ورأى أنّه "من المهم إقرار قوانين عصرية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، وفقا لأسس التنمية المستدامة، مع أهمية التنسيق في ما بينها عبر صياغة إطار عام لذلك بين دول جامعة الدول العربية. ومن الضروري أن تقوم المصارف بتطوير خبرات تمويل مشروعات الشراكة نظرا لدورها وللخبرات النوعية التي يحتاجها هذا النوع من الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن كلا من مصر والأردن والكويت ولبنان أقرت قوانين حديثة للشراكة، وما زال على باقي الدول العربية أن تحذو حذوها. كما من المهم جدا إقامة إطار تنسيقي عربي في هذا المجال".

كذلك كانت كلمة لمدير عام منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة ألقاها نيابة عنه مدير العلوم والتكنولوجيا في المنظمة الدكتور محمد شريف. وأيضا تحدّث في الجلسة الافتتاحية للمنتدى المدير الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في لبنان، سوريا والأردن ايمانويل كالينزي.

اتفاقيات تعاون

وقع اتحاد الغرف ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، على هامش منتدى التحول الرقمي وتكنولوجيا الزراعة الذكية

– التحديات والفرص، الذي عقد بتاريخ 22-2-2023، في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، مذكرة تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ممثلة برئيسها البروفيسور ابراهيم ادم الدخيري، وشركة آتون وعلامتها التجارية المسجّلة باسم Green Hub، ممثلة برئيسها السيد احمد نصر.

وجاء توقيع الاتفاقية انطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال التنمية الزراعية من خلال دعم القطاع الخاص ورواد الاعمال في المجال الزراعي فضلاً عن دعم المشروعات الناشئة في المنطقة العربية وافريقيا، وفي ظل حاجة هذا القطاع الحيوي للمزيد من التطوير وزيادة الإنتاجية. وكذلك انطلاقا من الدور الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان العربية والأجنبية الصديقة وبالتالي تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية بينها، وايماناً من اتحاد الغرف العربية بضرورة العمل على تطوير قدرات ومهارات الشباب العربي من خلال إيجاد آليات لتفعيل دورهم في تنمية الاقتصاد العربي، وتمكين كافة فئات المجتمع وخاصة القوى العاملة في القطاع الزراعي وتمكينهم من المساهمة الإيجابية في مسيرة التنمية في الدول العربية، ودعم وتعزيز المبادرات الذاتية لرواد الأعمال.

وبناءً على رغبة شركة آتون وعلامتها التجارية المسجّلة باسم Green Hub، وخبراتها السابقة في مجال التدريب الزراعي والتطبيقات الذكية في نقل الخبرات والمعارف الزراعية وما تملكه من علاقات واسعة في السوق الهولندي والاوروبي من مؤسسات بحثية وجامعات متخصصة وشركات رائدة في هذا المجال.

وتم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة الموقعين على الاتفاقية على ما يأتي:

المادة الأولى:

تأليف فريق عمل مشترك من الأطراف الثلاثة الموقعة على هذا العقد من أجل ضمان انسيابية العمل والتنسيق المتكامل

بين الأطراف وتحقيق الهدف المنشود من مذكرة التفاهم.

المادة الثانية:

يتعاون فريق العمل من خلال القيام بدراسة وتحليل الوضع الحالي للتعاون الزراعي بين الدول العربية والافريقية وأوروبا وتحديد أولويات العمل تمهيداً لوضع خطة العمل اللازمة.

المادة الثالثة:

يقوم الأطراف الثلاثة بوضع خطة عمل بناءً على نتائج الدراسة وبعد تحديد نقاط الضعف التي من الضروري البدء بالعمل عليها.

المادة الرابعة:

تحديد الأنشطة المستهدفة لعامي 2023 و2024 من قبل الأطراف الثلاثة، والتي ترمي الى تحقيق التطوير الزراعي في البلدان العربية والافريقية، والاستفادة المتبادلة بين الجهات المعنية، من خلال تنسيق أجندة اعمال مشتركة بين الأطراف الثلاثة تضمن تغطية البلدان العربية والافريقية والأوروبية لجميع الأنشطة ذات الصلة.

المادة الخامسة:

العمل على استقطاب المزيد من الشركات المتخصصة للسوق العربية والافريقية لتعميم الخبرات المكتسبة من مختلف الكيانات الأوروبية لا سيما الهولندية منها.

المادة السادسة:

العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من التقنيات المتاحة في نقل وتوطين الخبرات الهولندية الى الدول العربية والافريقية عبر تنظيم برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات علمية وبرامج مشتركة بالتنسيق مع الجهات الهولندية.

كذلك جرى توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف العربية ممثلا بامينه العام الدكتور خالد حنفي، مع مركز لبنان للعمل التطوعي ممثلا برئيسه الدكتور محمد الجنون.

جلسات عمل

عقد في إطار فعاليات اليوم الأول للمنتدى، جلسة بعنوان: التحول الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التحديات والفرص. وقد أدار الجلسة الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في "اليونيدو" – البحرين.

أما المتحدثون في هذه الجلسة فهم:

• السيد عبيدلي العبيدلي – رئيس الاتحاد العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر تطبيق "زوم كونفرنس".

• السيد أمري كوسوجلو، مدير وحدة التعاون الدولي في غرفة تجارة وصناعة إسطنبول.

• السيد ألكسندر نعمة – الرئيس التنفيذي لمؤسسة هرباتيكا ورئيس تعاونية ميراث.

• السيد عفيف برهومي – خبير ترويج الاستثمار لدى مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا "اليونيدو" – البحرين.

• الدكتور محمد شريف – مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات في منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة.

وفي إطار فعاليات اليوم الثاني لـ "منتدى التحول الرقمي وتكنولوجيا الزراعة الذكيّة – التحديات والفرص"، عقد جلسة عمل عنوانها: "المسيرات الزراعية آفاق وفرص"، وقد أدار هذه الجلسة مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات في منظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة، الدكتور محمد شريف. وتحدث عن موضوع "المسيرات في خدمة الزراعة الذكية والادارة الذكية للغابات" الدكتور مجتبى عبد الرزاق المتخصص في تكنولوجيا المسيرات الزراعية. بينما تحدث عن موضوع الزراعة الذكية والزراعة الدقيقة باستخدام روبوتات وطائرات بدون طيار، الدكتور مصطفى الكردي – الباحث في شؤون تكنولوجيا المسيرات الزراعية.

كذلك ضمن إطار اليوم للمنتدى، جرى تنظيم طاولة مستديرة، بإدارة رئيس وحدة ريادة الاعمال في المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور أسامة عبد الوهاب ريس. أما المشاركون في

هذه الطاولة المستديرة فهم:

– معالي وزير الزراعة في لبنان الدكتور عباس الحاج حسن.

– معالي الامين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي.

– معالي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفيسور ابراهيم آدم الدخيري.

– ممثل المدير العام لمنظمة العالم الاسلامي للتربية والعلوم والثقافة، الدكتور محمد الشريف.

وتخلل اليوم الثالث والأخير للمنتدى جلستي عمل، جاءت الجلسة الأولى بعنوان: "الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الصناعي"، وقد أدار هذه الجلسة الدكتورة فداء الروابدة – مديرة مكتب المنظمة العربية للتنمية الزراعية الإقليمي في الأردن. أما المشاركون فهم:

o الدكتور اسامة عبد الوهاب ريس – رئيس وحدة ريادة الاعمال الزراعية في المنظمة العربية.

o الدكتور لامع كايا – الشريك والمدير التنفيذي – مجموعة صحارى.

o الدكتورة منية الجندوبي – خبير أول في وزارة الاتصالات في الجمهورية التونسية، عبر تطبيق zoom.

أما جلسة العمل الثانية فكانت بعنوان: "الاستثمار في التحول الرقمي والزراعة الذكية". وأدار هذه الجلسة د. علي عودة – مدير الدراسات في اتحاد المصارف العربية. أما المتحدثون فهم:

o الدكتور عماد حمدان مدير عام صندوق لبنان للتنمية والابتكار

o الدكتور مصطفى الزياني – رئيس مختبر النظم الذكية، في جامعة السعدي في طنجة – المغرب، عبر تطبيق zoom.

o الدكتور محمد النجار، خبير التغذية والانتاج الحيواني والتحول الرقمي في المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

التوصيات وإطلاق المبادرات

شهد المنتدى مناقشات هامة جدا، وتم طرح العديد من الأفكار والمقترحات التي تصبّ في إطار تعزيز واقع التحول الرقمي وتكنولوجيا الزراعة الذكية في القطاع الزراعي في البلدان العربية، وقد تمّ عرض التوصيات من قبل الدكتور اسامة

عبد الوهاب الريس – رئيس وحدة ريادة الاعمال الزراعية في المنظمة العربية.

وفي ضوء المحاضرات التي ألقيت، والمناقشات والمداولات التي جرت حول الطاولة المستديرة التي شارك فيها معالي وزير الزراعة اللبناني والمدراء العامين لمؤسسات العمل العربي المشترك ومدير مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في اليونيدو وأمين عام اتحاد الغرف العربية، فقد توصل المنتدى الى التوصيات التالية:

– أهمية عقد المنتدى سنوياً، ودعوة الجامعات العربية ومراكز الأبحاث والخبراء العرب المنتشرين في مختلف دول العالم للمشاركة الفعالة في أعمال المنتدى.

– أكد على أهمية التحول الرقمي والزراعة الذكية لمواكبة عصر المعرفة والابتكار.

– أكد على أهمية بناء القدرات على مستويات المستخدمين وصولاً إلى صناع القرار مع إفساح المجال للأجيال الجديدة للمساهمة في صناعة الرؤية والمستقبل.

– مساعدة الدول والمجتمعات العربية لبناء البنية التحتية الملائمة وإطلاق المشروعات التي تمكن من ذلك.

– انشاء الحاضنات ومسرعات الأعمال لتأسيس الشركات البادئة في المجالات الحديثة للزراعة والغذاء.

– بناء قاعدة بيانات عربية وابتداء بالبيانات الزراعية والمناخية والاقتصادية والتجارية وصولاً إلى إدماج البيانات الإجرائية في فضاء آمن موثوق.

– ضرورة تضافر مؤسسات العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية لتحقيق مشروعات الأمن الغذائي والعمل معاً في استراتيجية التحول الرقمي لبناء فضاءات عربية رقمية آمنة وموثوقة.

– عقد ورشات العمل بالتعاون مع جامعة الدول العربية تستهدف قضايا الفقر، البطالة، التغير المناخي، التحول الرقمي، وتطوير حاضنات للشركات الصغيرة والناشئة (SMEs) لإنعاش الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

– تبني الثقافات الحديثة في الزراعة والعمل على توطينها وتأقلمها ونقلها من الواقع العربي (مثل المسيرات وتكنولوجيا الفضاء من النظم الخبيرة والإرشاد الزراعي).

– تطوير وبناء القدرات الرقمية اللازمة من القطاع الخاص والعام والمجتمعي للاستفادة القصوى من البيئة الرقمية الحديثة.

– تطوير التشريعات اللازمة لتحفيز رواد الاعمال من المبدعين في مجالات التكنولوجيا ومعالجة الداتا والبرمجة على اقامة الشركات والمؤسسات التي تقدم الخدمات الرقمية الزراعية وخدمات المسيرات الزراعية التي اصبحت متلازمة مع هذه العلوم، والعمل على اقامة الأكاديمية العربية للمسيرات الزراعية للتدريب والتأهيل والتطوير الخاصة بتلك العلوم.

– التأكيد على أهمية الدور المكلف به المكتب العربي لريادة الاعمال الزراعية الذي يستضيفه لبنان، وخاصة في مجالات التكنولوجيا الزراعية والمسيرات الزراعية وخاصة لجهة تحفيز القطاع الخاص العربي ورواد الاعمال لاقامة مشاريعهم الخاصة في هذين المجالين المهمين والتأكيد على ان الهيئات والمؤسسات المنظمة للمؤتمر تتطلع الى دعم نشاطات وبرامج المكتب في كل المجالات التي تسهل عملية تنمية القطاع الزراعي والانتاج الحيواني والسمكي وتطوير المحتوى التكنولوجي للزراعة كخطوة ضرورية لحماية الامن الغذائي العربي.

في الختام، توجه أعضاء المنتدى بالشكر والتقدير إلى المنظمَات والمؤسسات المنظمة، وإلى السادة المحاضرين والمشاركين والحضور الكريم الذين أثروا أعماله. كما توجهوا بالشكر لمعالي وزير الزراعة اللبناني على رعايته وحضوره والى فريق عمله، والى اتحاد الغرف العربية على الإستضافة الكريمة، والى رئيس وحدة ريادة الاعمال في المنظمة العربية للتنمية الزراعية وصندوق لبنان للتنمية والابتكار والمركز العربي لريادة الاعمال الزراعية على الجهود الكريمة في التنظيم.

تعاون بين اتحاد الغرف العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين للترويج لمنصة "طلبات وعروض المنتجات الصناعية العربية"

عقد اجتماع بين اتحاد الغرف العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، عبر تقنية التواصل عن بعد بتاريخ 26/1/2023، بحضور رئيس قسم الصناعات المستقبلية الدكتور عياد جلول وفريق عمل المنظمة المعني بمنصة "طلبات وعروض المنتجات الصناعية العربية" https://apip.online، والمستشارة ومديرة البحوث الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية السيدة مي دمشقية سرحال التي نقلت للمجتمعين تحيات الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي ومباركته للمنظمة بمناسبة إطلاق النسخة الثالثة للمنصة.

جرى خلال الاجتماع الإشادة بدور اتحاد الغرف العربية الذي تجاوب سريعا مع هذه المبادرة منذ بدء إنشائها عام 2020، كما قام بالترويج لها لدى الغرف العربية حال صدور نسختها الثالثة وجرى إدراجها على موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت. وتم الاتفاق على الأمور الرئيسية التالية:

- قيام اتحاد الغرف العربية بتزويد المنظمة بقائمة محدثة بعناوين الغرف العربية، تمهيدا لقيام المنظمة بعقد اجتماعات مع كل منها لشرح أبعاد وأهداف المنصة.
- تزويد المنظمة بقوائم الشركات الصناعية والتعدينية المتوفرة لدى اتحاد الغرف العربية.
- موافاة الاتحاد بالفيلم المختصر عن المنصة لنشره على موقعه وتعميمه على الغرف العربية مع طلب وضع رابط للمنصة على مواقعها على شبكة الإنترنت.
- تعهدت المنظمة بالإشارة لمصدر المعلومات التي تصلها من الاتحاد والغرف العربية.
- كتابة الاتحاد لشهادة تقدير بالمنصة لنشرها على الموقع.
- سعي المنظمة لتعزيز الترويج الإعلامي للمنصة عبر وسائل الإعلام المرئي العربية.
- المساعدة في استقطاب رعاية للمنصة.
- عقد اجتماعات لاحقة كلما دعت الحاجة.

وهذه المبادرة تعتبر أول منصة صناعية عربية وتعدينية عربية متخصصة في هذا المجال. وتتضمن المنصة حاليا بيانات أكثر من 21 ألف منشأة صناعية وتعدينية بمختلف القطاعات في 21 دولة عربية، بالإضافة إلى الطلبات والاحتياجات ذات العلاقة بالمواد الخام والسلع والمنتجات. كما تتيح للشركات الصناعية والتعدينية العربية العديد من المزايا التي تمكنها من التعريف بمنتجاتها وخدماتها المختلفة ومنحها فرصا ترويجية وتسويقية كبيرة من خلال المتاجر الإلكترونية المخصصة لها بموقع المنصة.

اقتصادات القارة الإفريقية بين الأزمة والحلول

إعداد: فؤاد الصباغ
كاتب تونسي وباحث اقتصادي دولي

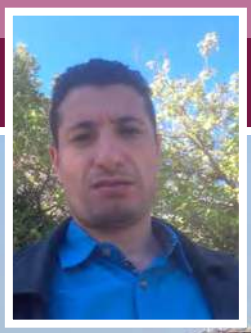

تعتبر القارة الإفريقية اليوم من أفقر قارات العالم وتعاني شعوبها من الأمرين من جهة، حكومات فاشلة نهبت وخربت تلك البلدان على بكرة أبيها منذ استقلالها عن مستعمراتها السابقة ومن جهة أخرى تراكم للفقر المدقع وللأزمات الاجتماعية والاقتصادية وغياب كلي للعدالة الاجتماعية وتلبية الحاجيات الأساسية. فعلي الرغم من تلك الثروات الطبيعة الهائلة التي تمتلكها تلك القارة السمراء من نفط وغاز وفوسفات ومناخ ملائم لإنتاج الطاقات المتجددة، إلا أن شعوبها ما زالت إلى يومنا هذا تعاني من الفقر والحرمان.

أما الأدهى والأمر يكمن في غياب الحقوق الاجتماعية والقانون داخل دول تراهن على الحرية المالية والقطاع الخاص وأيضا اختلال ميزان القدرة الشرائية والدخل الفردي الخام. أما نسب البطالة فحدث ولا حرج عنها بحيث تجد آلاف الخريجين من الجامعات يشتغلون عمال بمقاهي وباعة متجولين وأحيانا تكون حياتهم بطالة في بطالة تتجاوز العشرين سنة بحيث تعبر سنوات دراستهم بتلك الجامعات إضاعة للوقت لا أكثر ولا أقل. فأسباب تلك الحالات العقيمة لدى شعوب مضطهدة بأتم معني الكلمة يعود إلى عوامل داخلية بالأساس منها تنصيب حكومات فاشلة تسعى فقط لخدمة مصالحها الشخصية ومن فساد منظومة إدارية وخاصة. فالقارة الإفريقية تعاني باستمرار من الأوبئة وفقدان الحاجيات الأساسية، والأهم من كل ذلك هو توجهات تلك السياسات الاقتصادية التعيسة التي تروج لها بعض المؤسسات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت شعار إصلاحات اقتصادية وتأهيل شامل وتقوية القطاع الخاص. أما في المقابل نجد أن تلك السياسات التحررية للأسواق والأسعار ودعم ذلك القطاع الخاص الواهن بطبعه والتوجه نحو خصخصة جميع المؤسسات يعتبر المسبب الرئيسي لبروز تلك الأزمات. إذ أينما تواجد صندوق النقد الدولي في أي دولة من دول القارة الإفريقية، إلا وتواجدت معه الأزمات المالية والفوارق والاضطرابات الاجتماعية.

فقر مدقع وأزمة اقتصادية واجتماعية

إن الفقر المدقع الذي تعاني منه دول القارة الإفريقية ليس

وليد اللحظة وإنما هو تراكمات لسنوات ماضية من التهميش والتخريب نتيجة الفساد الداخلي والخارجي ونهب ثروات تلك الشعوب. فعلى سبيل المثال فإنّ دولة فرنسا التي تروج لنفسها أنها دولة الحرية والديمقراطية، كان دورها سلبي في تلك القارة بحيث كانت هي السبب الرئيسي في تفقير تلك الشعوب وإيصالهم إلى مرحلة الحضيض اليوم. فنهب الثروات الطبيعية والاستيلاء عليها بطرق تعتبرها هي شرعية منها فرض توقيع اتفاقيات تصديرية لتلك الثروات بأرخص الأسعار وتفرض عليها أيضا أن تكون أسواق استهلاكية موالية لمنتجاتها فقط. كذلك تلك الأزمات المتراكمة على مدى قرون سببها المباشر فرض تلك الإملاءات الاقتصادية الأجنبية وفرض قيود داخلية تجعلها غير مصنعة لمنتجات منافسة لمنتجاتها. أما الثورات الاجتماعية في بعض بلدان القارة الإفريقية ووصول بعض الأنظمة الغير مؤهلة للحكم إيديولوجيا تسببت بدورها في فوضى عارمة خاصة في دول شمال إفريقيا حيث كانت لها تأثيرات سلبية مباشرة على اقتصاداتها الوطنية الهشة بطبعها. فتلك الاعتصامات المتتالية والاحتجاجات الشعبية تسببت في تعطيل كلي لدواليب تلك الدول على مدى عشرية سوداء كاملة وكبدت اقتصاداتها خسائر فادحة منها تضرر كلي لقطاع السياحة والمبادلات التجارية، وبالنتيجة تضرر المالية العمومية. فكان لعدم الاستقرار الاجتماعي والأمني تأثير مباشر في عدم الاستقرار الاقتصادي خاصة في بيئة اقتصادية هشة بطبعها لا تمتلك الإمكانيات الأولية لتحقيق ثورة صناعية تحقق من خلالها التوزيع العادل للثروة الوطنية.

فالعوامل السياسية الداخلية تعتبر الجزء الأكبر في انتشار الفقر المدقع بالقارة السمراء من خلال نهب الثروات الوطنية لصالح طبقة معينة بحيث كانت هي المستفيدة الوحيدة من الوضع ولا حسيب ولا رقيب لها، وللأسف كانت تحظى بدعم خارجي في هذا الخضم التعيس. إجمالا، يعتبر الوضع الاقتصادي والإجتماعي مزري للغاية في بلدان تلك القارة، منها ارتفاع نسب البطالة بحيث تتجاوز أحيانا 20 في المئة أو أكثر في بعض البلدان، ومن نسب نمو اقتصادي أحيانا تكون سلبية بحيث تكبح مؤشرات التنمية والاستثمارات بها وتتسبب في تذمر وسخط للطبقات الاجتماعية الفقيرة بطبعها.

غياب العدالة الاجتماعية

تعتبر حكومات دول القارة الإفريقية عاجزة تمام العجز لمواجهة فساد الفاسدين في الأرض من قبل بعض رجال المال والأعمال اللذين نهبوا المالية العمومية لتلك الدول عبر الاقتراض من بنوكها وعدم استرجاع أقساطها وأيضا جريمة التهرب الضريبي المستمر. لذلك يكون القانون مشلول وغائب كليا لمتابعة ومعاقبة من أجرم في حق اقتصادات تلك الدول وشعوبها التي حولتهم إلى مجرد عبيد تستغل وتنتهك حقوقهم يوميا. فلا توجد مصالحة وطنية مع من أجرم في حق تلك الشعوب بحيث مازال يعتبر القطاع الخاص بدول تلك القارة بعيد كل البعد عن منظومة القطاع الخاص بالدول المتقدمة التي تحترم القانون في أبسط جزئياته. فغياب العدالة الاجتماعية في صلب ذلك القطاع الخاص الهش بطبعه تسبب بدوره في بروز أزمات اجتماعية متراكمة على مدى سنين طويلة. أما الأهم في هذا السياق هو تزايد عدد المهاجرين والمغادرين لتلك البلدان الفقيرة بسبب غياب كلي لحقوقهم ونتيجة للوضع الاجتماعي التعيس. فعجز تلك الحكومات لتشغيل أبنائها بالقطاع العام وتوفير لهم حياة كريمة ولائقة يعتبر نقطة ضعف ووهن مما يتسبب في خلق النقمة لدى تلك الشعوب. أما في المقابل نجد أن القطاع الخاص يلعب دور سلبي باقتصادات تلك الدول نظرا لتهربه الضريبي من جهة ويستغل تلك الطبقات الفقيرة بأجور زهيدة وأحيانا لا يوفر لهم تغطية اجتماعية ويسلب حقوقهم ولا أحد يحاسبه على العدالة الاجتماعية من جهة أخري.

أيضا يعتبر ذلك القطاع ضعيف جدا نظرا لنقص الإمكانيات والتكنولوجيات التصنيعية الضخمة، إلى جانب بروز طبقة من رجال المال والأعمال الفاسدين التي أضحت بدورها تنهب في أموال الدولة وتودعها بالبنوك الأجنبية ولا تفيد إجمالا الاقتصاد الوطني لدول القارة الإفريقية الفقيرة والتي مازالت تعاني من أزمات اجتماعية واقتصادية متراكمة.

سياسات اقتصادية تعيسة

إن الأزمات المتراكمة بدول القارة الإفريقية لم تكن لها علاقة بعوامل خارجية فقط ولا تعتبر في جوهرها هي المسبب

الحقيقي لتلك الأوضاع الاجتماعية التعيسة. فانتشار الأزمات المالية و "الفيروسات" دوليا يمثل جزء بسيط من عدوى الأزمات بها. إذ يتركز الجانب الأكبر لتراكم تلك الأزمات على العوامل الداخلية منها بالأساس التوجهات للسياسات الاقتصادية الداخلية. فتلك التوجهات التي انتهجتها أغلب دول القارة الإفريقية تندرج في إطار السياسات التحررية ودعم القطاع الخاص وتقوية المنافسة الداخلية من خلال فتح فضاءات تجارية لإقليمية ودولية. لكن في المقابل يدفع الفقير ثمنها باهظا لأنها تسلب حقوقه لصالح طبقات اجتماعية أخرى لا تراعي القوانين وتعتبر نفسها خارجة عن نطاقه. فهنا نحكي على قطاع خاص فاسد وضعيف لأنه يعتبر نفسه فوق القانون ولا يستجيب لتوجهات تلك الحكومات من جانب المساهمة لتغطية عجز القطاع العام من خلال تسديد الضرائب الجبائية أو إسترجاعه للقروض المالية الحكومية. فتلك السياسات الاقتصادية العمياء تسببت في خلق الفوارق الاجتماعية واختلال كلي في توزيع الثروة الوطنية وتلبية الحاجيات الاجتماعية لتلك الطبقات المهمشة. فغياب العدالة الاجتماعية تسبب في تدهور الوضع الاقتصادي من خلال تزايد نسب التذمر والسخط الشعبي بحيث ازدادت نسب الانتحار في الأماكن العمومية أو التوجه نحو المغادرة الغير شرعية نحو دول الشمال.

الزحف نحو دول الشمال

تعتبر ظاهرة الزحف نحو دول الشمال بالقارة الإفريقية حديث الساعة بحيث تزايدت أعداد الوافدين من دول الساحل والصحراء الإفريقية نحو دول شمال إفريقيا ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب. أما من الجهة المقابلة فكانت العشرية المنصرمة عشرية الهجرة السرية لأغلب شباب دول شمال إفريقيا الفقراء والعاطلين عن العمل نحو الدول الأوروبية لعلهم يجدون بها شغل لائق وحياة أفضل توفر لهم حياة كريمة. فأضحت اليوم دول القارة الإفريقية مقبرة لسكانها بحيث لا يطيب بها العيش وزادت الأزمات الاجتماعية واتسعت الفوارق بين الطبقات واختلت القدرة الشرائية مقابل الدخل الفردي الخام.

بالنتيجة تسبب ذلك التدهور الاقتصادي والاجتماعي في زحف تلك الشعوب من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال التي تعتبر أوضاع معيشتها أفضل نوعا ما من وجهة نظرهم. أما الأدهى والأمر هو تحطيم أجيال كاملة من الشباب المثقف بحيث أضحى المتحصل على شهادة جامعية لا قيمة له في وطنه بجل دول القارة الإفريقية وأصبح ضحية "التعليم والتعلم". فالمخططات التنموية لبعض حكومات دول القارة السمراء تعتبر في مجملها فاشلة لأنها لم تحقق نتائج إيجابية تحسن من ظروفهم المعيشية بل ساهمت في تراكم الأزمات وانهيار اقتصاداتها.

الحلول التنموية

تكمن الحلول الاقتصادية التنموية بدول تلك القارة الفقيرة السمراء والتي أضحت شعوبها تغادر يوميا تلك البؤر التعيسة نحو دول الشمال، في التوجه نحو تعديل السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل بعض الحكومات الفاشلة والانفصال الكلي عن المستعمر السابق لغويا، سياسيا، واقتصاديا. كذلك مراجعة تلك الحكومات الإفريقية علاقاتها مع مؤسسات البريتن وودز المالية الإستعمارية لأن دورها سلبي أكثر من الإيجابي بتلك الدول. فالتنمية الاقتصادية الحقيقية تنطلق من التعويل على الذات وخلق فكر جديد عبر الابتكار والتطوير المحلي في شتى القطاعات خاصة منها الفلاحة، الخدمات وأيضا الصناعة. كذلك التركيز علي زيادة الإنتاجية المحلية وخاصة زيادة نسبة الصادرات المحلية والتكتل والتكامل الاقتصادي الإفريقي بين بلدانه. أما الأهم فهو يكمن في استغلال ثرواته الطبيعية وتوظيفها في مجال التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية لشعوبه.

في المحصّلة يمكن القول، إنّ القارة الإفريقية تزخر بموارد طبيعية هائلة لكنها للأسف تعتبر أفقر قارة في العالم وشعوبها أضحت تهجرها باستمرار بسبب الفقر المدقع. علما أنّه على صعيد العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية تعتبر دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) أفضل حليف تنموي قادر بدوره على توفير التوازن الداخلي بأسواق تلك القارة السمراء الفقيرة وتوفير الإمكانيات الأولية والمادية لتحويلها إلي دول منتجة زراعيا ومتطورة وأيضا دول صناعية متقدمة.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision — الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي ممـا يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

صادرات البرازيل للوطن العربي تسجّل أعلى إيرادات قياسية منذ عقود في 2022

أظهر تقرير صادر عن الغرفة التجارية العربية البرازيلية، تحقيق الصادرات البرازيلية للوطن العربي إيرادات قياسية الأعلى منذ عام 1989، وبلغت 17.74 مليار دولار في 2022، بينما بلغت قيمة الواردات البرازيلية من الدول العربية 15.03 مليار دولار.

وبحسب التقرير ارتفعت قيمة الصادرات البرازيلية للسعودية من 2.07 مليار دولار خلال عام 2021 إلى 2.92 مليار دولار في عام 2022، مسجلة نمواً بنسبة 41.26%. وفي الوقت ذاته، ارتفعت قيمة الصادرات لدولة الإمارات من 2.32 مليار دولار في عام 2021 إلى 3.26 مليار دولار في عام 2022، محققة نمواً نسبته 40.1 في المئة. إضافة إلى ذلك، شهدت الصادرات البرازيلية إلى مصر نمواً نسبته 41.2%، حيث بلغت قيمتها 2.84 مليار دولار في عام 2022 مقارنة ب 2.014 مليار في 2021. وينطبق الأمر ذاته على دولة قطر التي سجلت نمواً بنسبة 45.33 في المئة، لترتفع بذلك قيمة الصادرات من 284.26 مليون دولار في 2021 إلى 413.13 مليون دولار في 2022، إضافة إلى دولة الكويت التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 56.91 في المئة، لتبلغ قيمة الصادرات 303.9 مليون دولار في 2022، حيث كانت قيمتها 193.66 مليون دولار خلال عام 2021.

وفقاً للتقرير الصادر عن الغرفة التجارية العربية البرازيلية، فإن أغلبية الصادرات البرازيلية إلى الوطن العربي كانت من قصب السكر أو البنجر، والسكر الصلب، حيث بلغت قيمتها 44.3 مليار دولار في عام 2202، تتبعها مباشرة اللحوم ومخلفات الدواجن الصالحة للأكل الطازجة والمجمدة كأكثر البضائع التي تم تصديرها بقيمة 61.3 مليار دولار، إضافة إلى الحديد الخام ومركزاته من بيريت الحديد بقيمة 9.2 مليار دولار، والذرة بقيمة 10.2 مليار دولار، وحبوب الصويا بقيمة 1.1 مليار دولار، ولحوم الأبقار المجمدة بقيمة 46.508 مليون دولار.

في المقابل شهدت واردات البرازيل من الدول العربية زخماً ملحوظاً

في العام الماضي، حيث بلغت قيمة الصادرات من دولة الإمارات إلى البرازيل نحو 25.2 مليار دولار في عام 2202، مقارنة بنحو 8.779 مليون دولار في 1202، مسجلة نمواً نسبته 75.751 في المئة. كما ارتفعت نسبة الصادرات السعودية للبرازيل بنسبة 98.38 في المئة، حيث ارتفعت من 88.2 مليار دولار في عام 1202 إلى 92.5 مليار في 2202. وسجّلت مصر نمواً مماثلاً في عام 2202 حيث بلغت الصادرات المصرية إلى البرازيل 11.046 مليون دولار، مقارنة 79.145 مليون في عام 1202، محققة نمواً نسبته 11.81 في المئة.

قطر والكويت

ومن جهة أخرى، شهدت صادرات دولة قطر إلى البرازيل نمواً نسبته 11.35 في المئة، لترتفع بذلك من 72.987 مليون في 1202 إلى 2.1 مليار دولار في 2202، وكذلك الأمر ينطبق على الصادرات من دولة الكويت إلى البرازيل حيث ارتفعت من 55.05 مليون دولار في 1202 إلى 83.133 مليون دولار في 2202 بارتفاع نسبته 45.555 في المئة.

البضائع المستوردة

وبيّن تقرير الغرفة التجارية أن أغلبية البضائع المستوردة من الدول العربية إلى البرازيل كانت من النفط الخام والمعادن البيتومينية (87.3 مليار دولار)، الزيوت والزيوت النفطية التي يتم الحصول عليها من المعادن البيتومينية (17.3 مليار دولار)، والأسمدة المعدنية والكيميائية النيتروجينية (85.2 مليار دولار)، والأسمدة المعدنية أو الكيميائية كالنيتروجين، والفسفور، والبوتاسيوم (31.2 مليار دولار)، والأسمدة الفوسفاتية المعدنية أو الكيميائية الفوسفاتية (7.418 مليون دولار).

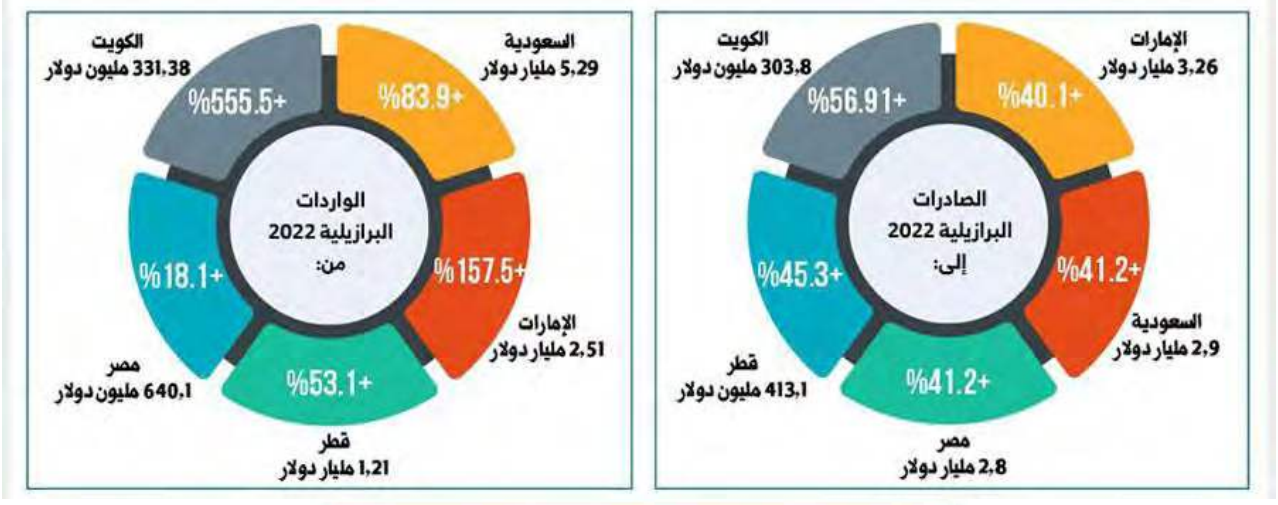

الاقتصاد الألماني: تحسن مناخ الاعمال وتوقعات حكومية بنمو الاقتصاد في 2023

ارتفاع حجم التبادل التجاري العربي – الألماني بحدود 25 في المئة في 2022

أظهر تقرير صادر عن الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة، تحسن مناخ الاعمال للاقتصاد الألماني في بداية العام حيث ارتفع مؤشر IFO الى مستوى 90.2 نقطة في شهر يناير بعد ان كان في مستوى 88.6 نقطة في شهر ديسمبر الماضي. ويرجع هذا التحسن بدرجة رئيسية الى التوقعات الأكثر تفاؤلاً للشركات الألمانية عن مستوى اعمالها خلال الأشهر القادمة بالرغم من ان العديد من هذه الشركات كانت اقل رضا عن مستوى أعمالها في الوقت الحالي. ومع ارتفاع مؤشر مناخ الاعمال في يناير يبدأ الاقتصاد الألماني العام بثقة أكبر.

واصل المؤشر الخاص في قطاع الصناعة، اتجاهه التصاعدي حيث سجل المؤشر في يناير مستوى (-7.0 نقطة) مرتفعاً عن مستوى (-7.5 نقطة) المسجل في شهر ديسمبر الماضي. وقد قيمت الشركات العاملة في القطاع مستوى اعمالها الحالي بشكل أفضل، اذ وبالرغم من انخفاض حجم الطلبات لكنه ما يزال عند مستوى مرتفع. كما كانت التوقعات الخاصة بمستوى الاعمال خلال الأشهر القادمة أفضل بشكل ملحوظ، حيث من المتوقع أن يزداد الإنتاج في الأشهر المقبلة.

كما تحسن مناخ الأعمال في قطاع الخدمات، فقد سجل مؤشر الاعمال في هذا القطاع في يناير مستوى 2.0 نقطة بعد ان كان عند مستوى (-2.1 نقطة) في الشهر السابق. وعبرت الشركات في هذا القطاع عن تفاؤلها بتحسن الاعمال خلال الأشهر القادمة. الا انها عبرت عن عدم رضاها عن مستوى الاعمال في الوقت الحالي، وكانت حالة عدم الرضا هذه أكثر ووضحاً في الشركات العاملة في النقل والخدمات اللوجستية وكذلك في صناعة الضيافة. وتحسن مناخ الاعمال بشكل ملحوظ في قطاع التجارة، حيث ارتفع

المؤشر الى مستوى (-4.51 نقطة) بعد ان سجل في الشهر السابق مستوى (-02 نقطة). ويرجع هذا الى التحسن الكبير في التوقعات فيما يتعلق بمستوى الاعمال في الأشهر القادمة، كما تواصل الشركات تقييم وضعها الحالي بشكل إيجابي. أما في قطاع البناء، فقد تحسن مناخ الأعمال بشكل طفيف، إذ سجل المؤشر في يناير مستوى (-6.12 نقطة) مرتفعا عن مستوى (-9.12 نقطة). وكانت شركات القطاع أقل تشاؤما إلى حد ما بشأن الاعمال في الأشهر المقبلة، كما كانت أقل رضا عن وضع اعمالها الحالي.

وأظهر التقرير الاقتصادي السنوي للحكومة الاتحادية والذي عرضة وزير الاقتصاد الاتحادي روبرت هابيك، بأن الاقتصاد الألماني سوف ينجو من حالة الركود التي كانت متوقعة في العام الحالي 3202، وان الناتج المحلي الإجمالي سوف يحقق بدلا عن ذلك نمواً حقيقياً ولو بدرجة طفيفة بواقع 2.0 في المئة. ووفقاً لتوقعات التقرير الحكومي فانه من المُنتظر ان تنمو الصادرات في العام 3202، بنسبة 2.2 في المئة وان تنمو الواردات كذلك بنسبة 6.1 في المئة. وتتوقع الحكومة زيادة محدودة في الاستثمارات في المعدات والآلات الرأسمالية، والذي من المتوقع أن تنمو بنسبة 3.3 في المئة بعد ان بلغت نسبة النمو الذي حققته في العام 2202م حوالي 5.2 في المئة. ومن أجل تعزيز الاستثمار، تدرس الحكومة الاتحادية العديد من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الضرائب وتقديم تسهيلات للشركات في هذا الجانب.

ويعود هذا التحول في توقعات الحكومة بخصوص نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي الى التراجع النسبي لمعدل التضخم في شهر ديسمبر الذي انخفض من نسبة 5.01 في المئة الى معدل 6.8 في المئة، الى جانب عدم حصول اية اختناقات في امدادات الغاز الطبيعي واستمرار مستوى ملء خزانات الغاز بنسب تتجاوز 05 في المئة، وهو ما مكن الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والتي تعتمد في جزء كبير من انتاجها على الغاز من الاستمرار في العمل والإنتاج بنفس الوتيرة السابقة لحدوث ازمة امدادات الغاز الطبيعي. كما يتوقع ان تلعب حزم المساعدات الحكومية وبرنامج الحد الأعلى لأسعار الغاز والكهرباء في السوق الألماني والبالغ قيمتها 002 مليار يورو، دوراً أساسياً في تخفيف أعباء تكاليف أسعار الطاقة المرتفعة عن المواطنين والشركات.

واختلفت اتجاهات نسب النمو في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، حيث استفادت قطاعات مثل قطاع الخدمات، بما فيه قطاع الترفيه، من آثار اللحاق بالركب بعد إلغاء جميع تدابير الحماية من كورونا تقريبًا. وسجلت نمواً بنسبة 3.6 في المئة العام 2202م، كما استفاد قطاعا النقل والضيافة من رفع الإجراءات الوقائية وسجلا نمواً بنسبة 4 في المئة. بالإضافة الى ذلك استمر اتجاه النمو في قطاع المعلومات والاتصالات محققاً نمواً في العام 2202م، بنحو 6.3 في المئة.

في المقابل، سجل قطاع البناء، انخفاضا في النمو بواقع (- 3.2 في المئة) العام 2202 نتيجة نقص المواد الأولية والعمالة الماهرة وارتفاع تكاليف البناء وظروف التمويل السيئة بعد رفع أسعار الفائدة. كما أدى ارتفاع أسعار الطاقة ونقص المنتجات الأولية إلى تباطؤ الإنتاج الاقتصادي في قطاع الصناعة الذي سجل نمواً طفيفا بحوالي 2.0 في المئة خلال العام 2202.

وبحسب تقرير مكتب الإحصاء الاتحادي، كان الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو المحرك الأكثر أهمية للنمو في الاقتصاد الألماني في عام 2202. حيث ارتفع هذا الانفاق بواقع 6.4 في المئة مقارنة بالعام السابق وبالتالي وصل تقريبًا إلى مستوى ما قبل الأزمة العام 9102، والسبب في ذلك هو آثار اللحاق بالركب بعد الغاء جميع تدابير الحماية من كورونا تقريبًا في ربيع 2202، خصوصا الزيادة في الانفاق على خدمات الإقامة والمطاعم، وكذلك في مجالات الترفيه والتسلية والثقافة. كذلك ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام 2202م، بشكل معتدل نسبيًا بنسبة 1.1 في المئة. وشكلت النفقات الحكومية لاستيعاب اللاجئين من أوكرانيا ودول أخرى الجزء الأكبر من هذه الزيادة.

وارتفعت في عام 2202 الاستثمارات الرأسمالية في المعدات والآلات بحوالي 5.2 في المئة بينما تراجعت الاستثمارات الرأسمالية في قطاع البناء بنحو (- 6.1 في المئة)، وذلك نتيجة لنقص مواد البناء ونقص العمالة الماهرة وكذلك استمرار ارتفاع أسعار البناء وارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية والتي أدت جميعاً الى إلغاء الطلبات الخاصة بمشاريع البناء التجارية والخاصة.

في جانب التجارة الخارجية، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار الكبير، زادت صادرات ألمانيا من البضائع والسلع والخدمات في العام 2202م، بواقع 2.3 في المئة مقارنة بالعام السابق. وفي الوقت نفسه ارتفعت الواردات ولكن بدرجة أكبر حيث سجلت زيادة بنسبة 7.6 في المئة مقارنة بالعام 1202.

سوق العمل

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في ديسمبر 2202، بنحو 02 ألف شخص مقارنة بالشهر السابق، ليصل اجمالي عدد العاطلين في ألمانيا إلى 2،454.000 شخص. وبالمقارنة بشهر ديسمبر من العام الماضي، فإن عدد العاطلين عن العمل هو أعلى بما يقرب من 421 ألف شخص. ولا يعود هذا العدد من العاطلين الاضافيين الى تراجع سوق العمل بل يرجع في الدرجة الأولى الى تسجيل اللاجئين الأوكرانيين كعاطلين عن العمل، ولولا ذلك لكانت البطالة قد انخفضت مقارنة بالعام السابق. وبارتفاع عدد العاطلين عن العمل في شهر ديسمبر ارتفع معدل البطالة بمقدار 1.0 نقطة مئوية إلى 4.5 في المئة، ويمثل هذا المعدل أعلى بنسبة 3.0 نقطة مئوية مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

أما في ما يتعلق بالبرنامج الحكومي الخاص بالعمل بدوام مختصر، فقد سجلت الشركات خلال الفترة من 1 وحتى 82 ديسمبر نحو 19 ألف شخص في البرنامج. وبحسب أحدث بيانات وكالة العمل الاتحادية فقد بلغ عدد العاملين والموظفين الذين حصلوا على تعويضات البرنامج في شهر أكتوبر 2202م، حوالي 361 ألف شخص. كذلك تراجع الطلب على الموظفين الجدد خلال شهر ديسمبر 2202م، وان كان ما يزال عند مستوى مرتفع بشكل عام، حيث تم تسجيل 187 ألف وظيفة شاغرة في وكالة العمل الاتحادية خلال هذا الشهر، أي أقل بمقدار 31 ألف وظيفة عن العام الماضي. وأقل بنحو 7 ألف وظيفة مقارنة بالشهر السابق.

وفي المنظور العام لسوق العمل في العام 2202، وعلى الرغم من أن أثار الحرب الروسية ضد أوكرانيا وارتفاع الأسعار، وحالة عدم اليقين، الى جانب تدفق اللاجئين من أوكرانيا الى ألمانيا والتي تركت بصماتها على سوق العمل الألماني. الا ان متوسط البطالة خلال العام قد انخفض بالمقارنة مع العام السابق 1202. فوفقاً لبيانات وكالة العمل الاتحادية انخفض عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا في مجمل العام 2202، بمقدار 591 ألف شخص، ليصل متوسط العدد الإجمالي للعاطلين إلى 0008142 شخص. ويرجع هذا الانخفاض في عدد العاطلين الى التطورات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد الألماني خلال النصف الأول من العام 2202، خصوصا بعد الغاء قيود كورونا نهاية شهر مارس، وهو ما ادي الى استعادة قطاعات اقتصادية أساسية كثيفة العمالة مثل قطاع المطاعم والسياحة لكامل نشاطها الاقتصادي، الا ان تسجيل اللاجئين الأوكرانيين في وكالة العمل الاتحادية كعاطلين عن العمل وذلك بداية من النصف الثاني من العام قد أدى الى ابطأ هذا التعافي في سوق العمل.

بالإضافة الى ذلك أدى تمديد الحكومة الاتحادية للعمل ببرنامج العمل بدوام مختصر والذي يستهدف دفع تعويضات للعمال في الشركات التي ينخفض انتاجها او تتوقف عن الإنتاج، الى دعم سوق العمل ومنع حدوث تسريح إضافي للعمال والموظفين في العام 2202. كما كان هو الحال في عامي انتشار جائحة كورونا 0202 و1202. وبحسب الإحصائيات الصادرة عن وكالة العمل الاتحادية بلغ متوسط العدد السنوي للمسجلين في برنامج العمل بدوام مختصر في عام 2202، حوالي 034 ألفًا بعد ان كان هذا العدد قد بلغ 58.1 مليون موظف وعامل في عام 1202.

تحديات امام خطط التوسع في طاقة الرياح في ألمانيا

تسعى الحكومة الألمانية الى التوسع في بناء مزارع الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية باعتبارها أحد أفضل مصادر الطاقة المتجددة وأكثرها فاعلية، حيث بلغت حصة طاقة الرياح (المولدة عبر مزارع الرياح في البحر وعلى اليابسة) ما يقرب من 7.12 في المئة من اجمالي الطاقة الكهربائية في ألمانيا في عام 2202، وذلك بواسطة أكثر من 00082 من توربينات الرياح على اليابسة وحوالي 0051 من توربينات الرياح في البحر. ويتم انتاج أكثر من نصف الكهرباء المولدة في ألمانيا بواسطة مصادر الطاقة المتجددة عبر طاقة الرياح. كما تعد ألمانيا الدولة التي لديها أعلى توليد للكهرباء من طاقة الرياح في القارة الاوروبية قبل المملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا.

ومع ازمة الطاقة التي شهدتها ألمانيا والقارة الأوروبية بعد الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت الى ارتفاع كبير في أسعار الطاقة وكذلك توقف الامدادات خصوصا من الغاز الطبيعي من روسيا والتي انعكست بالسلب على الاقتصاد ورفعت معدلات التضخم وأسعار السلع بدرجة كبيرة، أعلنت الحكومة الألمانية عن خططها

لضخ مزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة وعلى رأسها طاقة الرياح وتسريع عملية التوسع في هذا الجانب. وتتضمن خطط الحكومة الوصول بإجمالي الطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الرياح الى 511 جيجاوات بحلول العام 0302، مقابل 65 جيجاوات يتم انتاجها عبر طاقة الرياح حالياً، والتي استغرق بناؤها 02 عاماً. لذلك تخطط الحكومة لتركيب توربينات رياح جديدة لتوليد 95 جيجاوات في غضون سبع سنوات حتى العام 0302، حتى يتم تحقيق الحجم المستهدف من انتاج الطاقة الكهربائية بواسطة طاقة الرياح. لكن وبحسب تقييم معهد اقتصاديات الطاقة بجامعة كولونيا (IWE)، فانه من الصعب تحقيق هذا الحجم من الطاقة خلال هذه المدة. فوفقاً للمعهد فانة يجب خلال الفترة من عام 3202 وحتى نهاية العام 9202، إضافة 6 توربينات رياح تقريباً كل يوم بمتوسط إنتاج 2.4 ميجاوات لكل توربين. وتُظهر مقارنة تاريخية مدى صعوبة انجاز ذلك، فخلال الفترة بين 0102-1202، تم في المتوسط تركيب حوالي 5.3 توربينات رياح يوميًا بمتوسط إنتاج بلغ 8.2 ميجاوات للتوربين الواحد.

وتظهر صعوبة انجاز خطط الحكومة في توسيع طاقة الرياح من خلال العديد من المؤشرات منها ما أعلنته وكالة طاقة الرياح (eigrenedniW rutnegahcaF) من ان العام 2202، شهد تركيب عدد قليل من توربينات الرياح بطاقة اجمالية لا تتجاوز 5.2 جيجاوات. ولا يتوقع nitneuQ negrüJ، الخبير في شئون الطاقة في الوكالة، أن تتسارع وتيرة التوسع بشكل كبير في طاقة الرياح أو أن الوضع سيتحسن بشكل ملحوظ في وقت قريب، مرجعاً ذلك الى "الارتفاع الحاد في أسعار توربينات الرياح، وزيادة الفائدة على القروض الرأسمالية، الى جانب مشاكل تسليم المواد الأولية اللازمة لصناعة التوربينات، والتي تعمل جميعاً على إبطاء التوسع في طاقة الرياح في ألمانيا".

من جانبها وضعت وزارة الاقتصاد وحماية البيئة الاتحادية خطة للتوسع في طاقة الرياح خلال السنوات القادمة تتضمن إضافة خمسة جيجاوات من طاقة الرياح في عام 3202، وثمانية جيجاوات في عام 4202، وعشرة جيجاوات لكلٍ من عام 5202 وحتى العام 9202. وقد عملت الحكومة خلال السنوات الماضية على تذليل بعض هذه التحديات من خلال اقرار البرلمان الألماني (البوندستاج) في العام 2202، لقانون ينص على تخصيص ما مساحته 2 في المئة من أراضي كل ولاية فيدرالية لمزارع الرياح وذلك حتى العام 2302، على أبعد تقدير. بينما تمثل هذه المساحة الآن أقل من واحد في المئة. بالإضافة إلى ذلك، تم تبسيط إجراءات الموافقة وإزالة العقبات البيروقراطية على تركيب توربينات الرياح الجديدة. على المستوى الأوروبي وافق مجلس وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي على سلسلة من الإجراءات التي ينبغي أن تعزز أيضًا توسيع مصادر الطاقة المتجددة وخصوصا طاقة الرياح.

زيادة الدور القيادي للمرأة في كبرى الشركات الألمانية

أظهرت دراسة لشركة YE للاستشارات أن نسبة شغل المرأة للمناصب الإدارية العليا في كبرى الشركات الألمانية المدرجة في سوق الأوراق المالية في فرانكفورت بمختلف مستوياته قد وصل الى أعلى مستوى له منذ بدأ تقييم الدور القيادي للمرأة في الشركات الألمانية منذ العام 3102م. فاعتباراً من 1 يناير 3202، كان هناك عضو مجلس إدارة واحد على الأقل من الإناث في 38 شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية (داكس).

وبالرغم من هذا التطور الا انه، ومن الناحية الحسابية البحتة، هناك امرأة واحدة في مجلس الإدارة تواجه حاليًا سبعة رجال، حيث كان 901 من أعضاء مجالس الإدارة البالغ عددهم 507 شخص من 061 شركة مدرجة في مؤشر داكس بمختلف مستوياته من النساء، بزيادة 71 امرأة عن العام السابق، وهو ما رفع نسبة النساء بنحو 3.2 نقطة مئوية إلى 5.51 في المئة من مجموع أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات. وكان التغيير أكثر وضوحًا في مجالس إدارة أكبر اربعين شركة في البورصة (XAD)، حيث بلغت نسبة النساء في مجالس إدارة هذه الشركات 2.12 في المئة، حيث ان 58 في المئة من هذه الشركات كان لديها امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة التنفيذي.

ولا يتوقف تطور دور المرأة القيادي في الشركات الألمانية الكبرى على نسبتهن في مجالس الإدارة ولكن أيضا في الميل المتزايد في شغل النساء للمناصب القيادية الشاغرة، فمن ضمن 22 عضوا جديدا في مجالس إدارة أكبر الشركات الألمانية المدرجة في مؤشر داكس في العام 2202م، كان 11 منهم من النساء. اما في

الشركات المتوسطة الحجم والمدرجة في سوق الأوراق المالية تحت مؤشر (XADM) والبالغ عددها 05 شركة فقد بلغت نسبة النساء في مجالس ادارتها التنفيذية 21 في المئة، فيما بلغت نسبة النساء في مجالس إدارة 07 شركة ألمانية صغيرة مدرجة في البورصة تحت مؤشر (XADS) فوصلت الى 4.21 في المئة.

وبحسب دراسة شركة YE فان مسألة وصول المرأة إلى مستويات الإدارة العليا مسألة تتعلق بالقطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه الشركة، كما تختلف مدى صعوبة وصول النساء الى المواقع القيادية باختلاف إدارة الشركة. بالإضافة الى ذلك فان النساء في مجالس الإدارة التنفيذية غالباً ما تتولى بشكل أساسي مسؤولية الوظائف التشغيلية (23 في المئة من أعضاء مجلس الإدارة)، وإدارة الموارد البشرية (52 في المئة) والمسؤولية عن المالية (02 في المئة).

وقد حصل الدوري القيادي للمرأة في الشركات الكبيرة في ألمانيا على دفعة قوية بعد ان دخل قانون جديد حيز التنفيذ بداية من الأول من أغسطس 2202م، والذي ينص على ان الشركات التي تضم أكثر من 0002 موظف وأكثر من ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة عليها التأكد من وجود امرأة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة التنفيذي عند إجراء تعيينات جديدة.

من جانب أخر، وفي دراسة أخرى أجرتها شركة YE للاستشارات ظهر ان النساء يتفوقن على زملائهن الذكور في المجالس التنفيذية ل 061 شركة المدرجة في سوق الأوراق المالية فيما يتعلق بالأجور، فبحسب الدراسة حصلت النساء على متوسط 4.2 مليون يورو كراتب سنوي في عام 1202م، وبالتالي 843 ألف يورو أكثر من زملائهن في مجلس الإدارة الذكور. وفي هذا المجال استفادت النساء من السياسة الحكومية التي تستهدف دعم الدور القيادي لهن ورفع نسبة مشاركتهن في مجالس الإدارة في الشركات الألمانية، وهو ما أدى الى ان تكون المرأة في موقع تفاوضي جيد للغاية مع الشركات نظراً لندرة المرشحات ذوات المؤهلات العالية والمناسبة وبالتالي زادت قيمتهن السوقية وارتفعت مرتباتهن ومزاياهن المالية.

ولا يعكس ارتفاع رواتب المديرات التنفيذيات في كبرى الشركات الألمانية بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال الواقع السائد في سوق العمل ككل، حيث تكسب النساء في ألمانيا في المتوسط أقل بنسبة 81 في المئة مقارنة بالرجال. ولا يرجع ذلك الى سياسة تمييزية بقدر ما يرجع الى أسباب هيكلية، فعلى سبيل المثال، تعمل النساء أكثر من الرجال في القطاعات والمهن التي يكون فيها الأجر أقل والتي من غير المرجح أن تصل فيها النساء إلى مناصب إدارية عليا. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تعمل النساء بدوام جزئي أو وظائف صغيرة أكثر من الرجال.

التبادل التجاري العربي الألماني

بلغ حجم التبادل التجاري العربي الألماني خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر عام 2202 ما قيمته (3,64) مليار يورو، مسجلاً ارتفاعا بنسبة 8,42) (في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 1202، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية خلال هذه الفترة بنسبة 1,21) (في المائة لتصل قيمتها الى 9,82 مليار يورو. كما ارتفعت قيمة الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (6,35) في المائة ووصلت قيمتها إلى 4,71 مليار يورو.

وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية من الدول العربية بقيمة (7,5086 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (7,7506 مليون يورو)، ومن ثم جمهورية مصر العربية (3,9783 مليون يورو). في حين تصدّرت دولة ليبيا قائمة الدول العربية المصدّرة إلى ألمانيا (3,8613 مليون يورو).

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية يناير . نوفمبر 2022م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021م (مليون يورو)

البلد	الواردات الألمانية			الصادرات الألمانية		
	يناير. نوفمبر 2022م	يناير. نوفمبر 2021م	التغيير %	يناير. نوفمبر 2022م	يناير. نوفمبر 2021م	التغيير %
الأردن	75,6	51,7	46,23	700,1	572,7	22,25
الإمارات	2011,7	794,3	153,27	6805,7	6070,7	12,11
البحرين	214,3	123,2	73,94	410	499,8	-17,97
تونس	2443,8	1833,6	33,28	1602,3	1279,2	25,26
الجزائر	1890,4	697,6	170,99	1507,6	1671,7	-9,82
جيبوتي	1,2	1,4	-14,29	18,1	21,9	-17,35
السعودية	1938,7	1040,6	86,31	6057,7	4999,2	21,17
السودان	24,5	17	44,12	125,5	101,4	23,77
سوريا	8,5	16	-46,88	41,2	38,5	7,01
الصومال	9,6	5,8	65,52	15,9	22,3	-28,70
العراق	1795,5	848,9	111,51	958	811,4	18,07
عمان	68,5	123,4	-44,49	725	560	29,46
فلسطين	3,4	5,6	-39,29	121,4	88,8	36,71
قطر	568,6	396,3	43,48	1239,5	1208,5	2,57
جزر القمر	2,7	2	35,00	0,5	0,6	-16,67
الكويت	53,6	21,4	150,47	989,4	935,3	5,78
لبنان	44,6	38,3	16,45	461,4	477,4	-3,35
ليبيا	3168,3	2757,4	14,90	481,7	530,7	-9,23
مصر	1198,3	954	25,61	3879,3	3793,2	2,27
المغرب	1878,2	1427,7	31,55	2552,1	1956,1	30,47

• المصدر: مركز الإحصاء الاتحادي، فيزبادن

زيادة الصادرات العربية إلى بلجيكا بنسبة 108% في 2022

شهدت المبادلات التجارية بين البلاد العربية وبلجيكا، بحسب تقرير صادر عن الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية زيادة ملحوظة في قيمتها خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2022 حيث بلغت 27.1 مليار يورو خلال الفترة المذكورة مقابل 17.4 مليار خلال نفس الفترة من عام 2021. فقد تضاعفت قيمة الصادرات العربية إلى بلجيكا من 6.7 مليار خلال هذه الأشهر من عام 2021 إلى 14 مليار مقارنة بنفس الفترة من عام 2022. أما الواردات العربية فقد ازدادت بوتيرة أقل بلغت نسبتها 23.3% في تلك الفترة وبلغت قيمتها 13.1 مليار يورو مقابل 10.7 مليار يورو في نفس الفترة من عام 2021.

يظهر تقرير الغرفة العربية – البلجيكية – اللكسمبورجية حلول قطر في المركز الأول بين المصدرين العرب إلى بلجيكا، حيث صدرت أكثر من نصف الصادرات العربية إليها وتجاوزت قيمة صادراتها 1.5 مليار يورو خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2202، بعد أن كانت قيمتها 067 مليون يورو في نفس الفترة من العام السابق، أي أنها ازدادت بنسبة 1,375 في المئة. وتلتها المملكة العربية السعودية التي بلغت قيمة صادراتها في الفترة المذكورة 9.2 مليار يورو، أ بزيادة نسبتها 8,93 في المئة. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بين المستوردين من بلجيكا حيث بلغت قيمة وارداتها 8.3 مليار يورو، وتلتها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني وبلغت قيمة وارداتها 3.2 مليار يورو، وقد ازدادت واردات البلدين من بلجيكا في الفترة المذكورة بنسبة 5.23% و2.03% على التوالي.

المبادلات التجارية بين البلاد العربية وبلجيكا في الأشهر العشر الأولى من عامي 2021- 2022

الواردات البلجيكية				الصادرات البلجيكية			
	القيمة 1000 يورو		نسبة التغير 10 أشهر 2021/22		القيمة 1000 يورو		نسبة التغير 10 أشهر 2021/22
شريك / فترة	10 أشهر 2022	10 أشهر 2021		شريك / فترة	10 أشهر 2022	10 أشهر 2021	
الإجمالي	**13 955 287,2**	**6 726 771,6**	**107,5%**	**الإجمالي**	**13 148 106,3**	**10 664 739,9**	**23,3%**
قطر	5 116 156,6	760 072,4	573,1%	الإمارات العربية المتحدة	3 764 276,3	2 841 660,3	32,5%
السعودية	2 934 323,4	2 099 031,1	39,8%	السعودية	2 265 382,8	1 740 190,6	30,2%
الإمارات العربية المتحدة	1 891 259,0	1 598 529,9	18,3%	مصر	1 434 392,2	1 781 811,3	-19,5%
الجزائر	1 419 005,8	696 197,5	103,8%	المغرب	1 250 440,3	928 762,1	34,6%
المغرب	782 761,6	389 151,3	101,1%	ليبيا	1 087 037,6	560 306,2	94,0%
مصر	576 663,2	366 987,0	57,1%	الجزائر	693 524,1	533 309,8	30,0%
تونس	217 329,0	167 811,6	29,5%	تونس	384 452,1	342 391,3	12,3%
عمان	211 527,1	44 592,7	374,4%	قطر	371 019,2	333 812,7	11,1%
الكويت	205 064,0	330 211,8	-37,9%	العراق	309 443,2	295 452,2	4,7%
ليبيا	169 906,8	45 264,0	275,4%	الكويت	305 059,7	248 706,6	22,7%
البحرين	130 298,3	100 924,5	29,1%	لبنان	285 193,5	250 182,2	14,0%
الأردن	123 461,2	51 399,3	140,2%	الأردن	227 575,6	227 781,8	-0,1%
العراق	117 824,2	3 528,5	3239,2%	موريتانيا	186 187,4	111 373,9	67,2%
لبنان	36 290,0	46 437,0	-21,9%	عمان	181 241,6	188 698,3	-4,0%
موريتانيا	8 540,3	2 925,4	191,9%	السودان	164 136,6	49 333,6	232,7%
سورية	4 749,6	5 656,6	-16,0%	اليمن	104 942,9	90 377,3	16,1%
اليمن	4 526,8	5 168,1	-12,4%	البحرين	74 536,4	76 758,7	-2,9%
السودان	3 507,8	10 897,7	-67,8%	سورية	24 355,9	15 818,2	54,0%
فلسطين	1 864,7	1 560,7	19,5%	جيبوتي	14 481,1	15 691,2	-7,7%
جيبوتي	206,1	257,2	-19,8%	فلسطين	11 286,6	27 149,2	-58,4%
الصومال	20,8	59,5	-65,0%	جزر القمر	5 182,9	2 391,3	116,7%
جزر القمر	0,7	107,8	-99,4%	الصومال	3 958,3	2 781,1	42,3%

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد
من خدماتنا الحصرية. يسُرنا
في الغرفة دعم أنشطتكم مع
الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

رئيس غرفة قطر يلتقي رئيس الوزراء المصري لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري

التقى رئيس مجلس الوزير المصري، الدكتور مصطفى مدبولي، على هامش زيارته إلى قطر، رئيس مجلس إدارة غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، والنائب الأول لرئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين، حسين إبراهيم الفردان، بحضور أعضاء مجلس إدارة غرفة قطر، ورابطة رجال الأعمال القطريين، وأعضاء الوفد الرسمي المصري.

وتمنى الشيخ بن جاسم أن يحقق اللقاء أهدافه في تعزيز التعاون المشترك، وإقامة تحالفات بين الشركات القطرية والمصرية، وتعزيز الاستثمارات المتبادلة وصولاً إلى معدلات أعلى للتبادل التجاري، الذي شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.

وقال: نراقب بكل إعجاب، التطورات الملحوظة التي يشهدها الاقتصاد المصري، والطفرة الكبيرة التي تشهدها مصر، سواء في مجال البنية التحتية، أو المشاريع التنموية، التي توفر العديد من الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال، مما يعتبر محفزاً لأصحاب الأعمال القطريين لتوجيه استثماراتهم للسوق المصرية، خصوصا مع وجود فرص مجدية في قطاعات متعددة مثل الزراعة، والأمن الغذائي، والصناعة، والعقارات، والضيافة. وإننا واثقون في أن الفترة المقبلة سوف تشهد مزيداً من التقارب بين رجال الأعمال القطريين والمصريين، مما يهيئ أرضية صلبة لإقامة تحالفات وشراكات تجارية.

من ناحيته أكّد رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أنّ "الدولة المصرية مستعدة لإقرار أي حوافز من شأنها تشجيع الاستثمارات في المجالات المختلفة إذا كان لدينا اقتناع بأنها ستخدم المستثمرين"، لافتا إلى أنّ "الدولة المصرية واجهت على مدار السنوات التسع الماضية، تحديات سياسية كبيرة بعد أن شهدت ثورتين، وما أعقبهما من حرب الدولة على الإرهاب"، مشددا على أنّ "الدولة المصرية وضعت نصب أعينها إتاحة العديد من الحوافز الاستثمارية، وتم التركيز في هذا الإطار على الحوافز في مجالات الزراعة، والصناعة، والسياحة، وكذلك الصناعات المتطورة، التي يهتم بها العالم كله حالياً، مثل الطاقة الجديدة والمتجددة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الصناعات، التي نستهدف من التركيز عليها من أجل تقليل فجوة الاستيراد".

لقاء الرئيس الموريتاني

استقبلَ رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية محمد ولد الشيخ الغزواني، وفدَ غرفة قطر برئاسة رئيس مجلس الإدارة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، وذلك على هامش مؤتمر الأمم المُتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًا، الذي انطلق في مركز قطر الوطني للمؤتمرات.

وأشادَ فخامة الرئيس الموريتاني بالعلاقات الأخوية الطيبة التي تجمع بين بلاده ودولة قطر، منوهًا بالدور المُهم الذي يلعبه القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، داعيًا القطاع الخاص في البلدين إلى تعزيز التعاون المُشترك في مُختلف المجالات.

ودعا فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، رجالَ الأعمال القطريين إلى الاستثمار في موريتانيا، حيث تتوفر العديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات مُتعددة، مؤكدًا ترحيبه بالمُستثمرين القطريين.

من جانبه، أكّد رئيس غرفة قطر سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، أنّ "القطاع الخاص القطري حريص على التعرف على الفرص الاستثمارية في موريتانيا، خصوصًا في قطاعات الصناعة والزراعة، التي تحظى باهتمام رجال الأعمال القطريين، مؤكدًا سعادته رغبة العديد من الشركات القطرية في توجه استثماراتها إلى موريتانيا".

اختيار أمين عام اتحاد الغرف العربية خالد حنفي عضوا في الاتحاد العالمي للغرف

اختار الاتحاد العالمي للغرف (WCF) التابع لغرفة التجارة الدولية (ICC)، والذي يمثل أكثر من 1400 غرفة من جميع أنحاء العالم، أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي للانضمام إلى مجلسه العام لمدة ثلاث سنوات، وذلك في خلال الانتخابات التي جرت مؤخرا والتي سجلت درجات عالية في التنوع الإقليمي والجنساني.

وبالإضافة إلى 20 عضوا منتخبين، جرى تعيين 15 عضوًا من WCF من قبل رئيس WCF ، بالتنسيق مع الأمين العام لغرفة التجارة الدولية ICC واللجنة التنفيذية WCF ، لضمان وجود مجلس عام متوازن. مما يضمن تنوع الأعضاء من حيث الجنس والجغرافيا، وذلك استنادا إلى انتماء العضو المعيّن والمنتخب إلى الاقتصاد المتطور والنامي، وحجم الغرفة ونوع الغرفة.

وضمّ المجلس الجديد تسعة ممثلين من الأمريكتين، وثلاثة عشر ممثلا من منطقة أفريقيا والشرق الأوسط، وتسعة ممثلين من آسيا والمحيط الهادئ، و 12 ممثلا من أوروبا. كما ضمّ ثلاث عشرة امرأة ما يجعل المجلس الأكثر تنوعًا بين الجنسين في تاريخ WCF.

وتعليقًا على اختيار الأعضاء الجدد قال رئيس WCF نيكولاس أوريبي: نحن فخورون بمستوى الحماس والدعم من جانب أعضائنا الذين أظهروا اهتمامًا بخدمة المجلس العام لـ WCF التابع لغرفة التجارة الدولية ICC، حيث نجحنا من خلال المجلس الجديد الجمع بين واحد من أكثر المجالس تنوعًا وشمولية في تاريخنا الطويل، وأنا أتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء لتقوية WCF والمجتمع الأوسع للغرف، من أجل تحقيق الهدف الشامل للاتحاد والمتمثل في رفع وتمكين الشركات في جميع أنحاء العالم لتكون رائدة في معالجة أكثر قضايانا إلحاحًا. ومن هذا المنطلق فإنّه بصفتنا ممثلين للغرف التجارية في جميع أنحاء العالم، يجب علينا أن نكون قدوة لنقود مستقبلًا مؤثرًا للغرف في كل مكان.

APPOINTED TRANSNATIONAL CHAMBERS

وفي ما يلي أسماء أعضاء الغرف الإقليمية المعينة في مجلس الاتحاد العالمي للغرف WCF التابع لغرفة التجارة الدولية:

- السيد خالد حنفي، أمين عام اتحاد الغرف العربية (UAC) – الشرق الأوسط (MENA).
- السيد فرانسيسكو هيريرو، رئيس الرابطة الأيبيرية الأمريكية للغرف التجارية.
- السيد بيتر مكمولين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في آسيا والمحيط الهادئ.
- السيد كريستوف إيكين، Conférence Permanente des Chambres Consulaires Africanes et Francophones ((CPCCAF
- السيد Ben Butters ، الرئيس التنفيذي للغرف الأوروبية Eurochambres.

محمّد الرعيض في افتتاح أعمال الملتقى المصري – الليبي:
إزالة العراقيل لدعم التجارة البينية

افتتح محافظ الجيزة اللواء احمد راشد، ونائب رئيس الاتحاد العام ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالجيزة النائب عادل ناصر ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بليبيا محمد الرعيض، ورئيس مجلس إدارة غرفة بنغازي للتجارة والصناعة والزراعة صالح العبيدي، ملتقى الأعمال المصري – الليبي، تحت عنوان: "مصر وليبيا نحو تنمية متكاملة ومستدامة"، والذي يهدف إلى تعزيز سبل التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي بين مصر وليبيا.

وأكد محمد الرعيض أنّ "تفعيل غرفة التجارة المصرية – الليبية المشتركة يعد خطوه لتعزيز التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي بين مصر وليبيا"، لافتا إلى "أهمية تسهيل انتقال الافراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمل على إزالة العراقيل لدعم التجارة البينية بين البلدين لزيادة التبادل التجاري كالسابق بل وزيادة نسبته نظرا للتوافق القائم بين الغرف التجارية ورجال أعمال البلدين".

وأكّد أنّ "مصر وليبيا تعملان على تفعيل اتفاقية التجارة المشتركة بينهما والموقعة عام 1990 وكذلك الاتفاقية التي تمّ توقيعها على هامشها والخاصة بالنقل والركاب حيث أصبحت الاتفاقية بحاجه ماسه للتعديل والتطوير لتتواكب مع التطورات والتغييرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصاد البلدين بشكل خاص مع العمل على توفير حرية انتقال الافراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بين البلدين وإزالة العراقيل وحل المشكلات والعوائق التي تحد من ذلك ومساعدة الشركات لتسهيل حركة البضائع".

وشدد على أنّ "ملتقى الاعمال المصري – الليبي سيشمل كل رجال الاعمال والشركات الليبية من كافة المناطق الليبية الشرقية والغربية والجنوبية بعيدا عن السياسة لتعميم الفائدة للجميع حيث أن الليبيين قد تعلموا على أيدي المصريين وتعالجنا بمستشفيات مصريه وأطبائنا مصريين وثقافتنا مصريه ونحب مصر وننتمى إليها ونسعى دائما للتواجد المصري في ليبيا".

واعتبر أنّ "ليبيا بيئة مناسبه للاستثمار وليست حاضنة للإرهاب كما يحاول البعض تصوير ذلك، كما وأن طرابلس وبنغازي مدن آمنه تماما مثل باقي المدن والعواصم العالمية" .

حسن الحويزي يبحث آفاق التعاون مع وزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بيليز

أبدى وزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في دولة بيليز كريستوفر كوي، الرغبة في إقامة مشاريع استثمارية سعودية بقطاعي الطاقة والصحة، وذلك خلال زيارته والوفد المرافق، مقر اتحاد الغرف السعودية في الرياض، رئيس الاتحاد حسن الحويزي، وعدداً من أصحاب الأعمال السعوديين.

ونوّه الوزير كوي بما توفره بلاده من فرص للمستثمرين السعوديين، خصوصاً في قطاع السياحة، الذي يجتذب 400 ألف سائح سنوياً، والزراعة، بما في ذلك استيراد الأسمدة والمعدات الزراعية من المملكة، إلى جانب تأسيس بنوك ومؤسسات تمويل سعودية في بيليز، وإنشاء فنادق ومنتجعات سياحية.

من جهته، أكّد الحويزي أنّ "الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين عام 2022 تُعدّ تطوراً إيجابياً كبيراً في علاقات الجانبين"، مشيراً إلى "غياب الاستثمارات السعودية في بيليز، ولم يتعدَّ حجم التبادل التجاري 4.4 مليون ريال (1.173 مليون دولار) خلال السنوات الست الماضية".

واتفق الجانبان خلال اللقاء على دراسة الفرص الاستثمارية وتشجيع المستثمرين السعوديين للاستفادة منها، فضلاً عن تشكيل وفد أعمال سعودي لزيارة بيليز للوقوف عليها.

في سياق آخر، وقع ممثلو قطاع الأعمال السعودي والتركي، عدة اتفاقيات مشتركة بمجالات مختلفة، خلال انعقاد "ملتقى الأعمال السعودي التركي" في العاصمة الرياض. حيث شهد الملتقى حضور وزيري التجارة السعودي ماجد القصبي، والتركي محمد موش، ومشاركة أكثر من 450 شركة سعودية وتركية وعدد من الجهات الحكومية في البلدين".

وفي كلمته، أكد وزير التجارة السعودي، على أن "الملتقى سيسهم في إيجاد فرص جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين".

من جانبه أكّد وزير التجارة التركي أنّ "المملكة وتركيا قوى اقتصادية صاعدة ولديهما مزايا تنافسية كبيرة"، لافتا إلى "اننا نتطلّع إلى رفع حجم التبادل التجاري (مع المملكة) إلى 10 مليارات دولار خلال الأعوام المقبلة"، موضحا أنّ "الاقتصاد التركي ينمو بوتيرة متسارعة كما يوجد نظام حوافز استثمارية شاملة وسوق ضخمة تضم 1 مليار مستهلك في تركيا ودول الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة".

بدوره، شدد رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن الحويزي على أنّ "العلاقات السعودية التركية التي نشأت عام 1929 تعد من أفضل النماذج الدولية، حيث تحظى تلك العلاقات باهتمام من قيادة البلدين مما انعكس إيجابا بتشكيل مجلس التنسيق السعودي التركي ليكون منصة للتعاون على الأصعدة كافة والاتفاق عام 2022 على تطوير وتنويع التجارة البينية وتسهيل التبادل التجاري".

وأشار الحويزي إلى "وجود 1140 شركة سعودية مستثمرة في تركيا و390 شركة تركية في المملكة، وذلك في قطاعات التشييد والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم ".

وشهد الملتقى توقيع 8 اتفاقيات تعاون تجاري بين ممثلي قطاع الأعمال السعودي والتركي في مجال توطين صناعة معدات ومستلزمات اللحام، وصناعة الشاحنات والخزانات وتشمل تأسيس مشروع مشترك في الأتمتة والهندسة لمنطقة الشرق الأوسط.

اتحاد الغرف العربية يفوز بجائزة "الشريك المجتمعي الموثوق للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية 2022"

منحت "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" اتحاد الغرف العربية، "جائزة الشريك المجتمعي الموثوق للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لعام 2022"، مع مؤسسات وشخصيات عربية ودولية أخرى عريقة ذات المساهمات النوعية في مجال الشراكة المجتمعية المهنية.

جرى ذلك خلال فعاليات "الملتقى الحادي عشر لشركاء الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لعام 2023" الذي عقد برعاية كريمة من صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى بمملكة البحرين.

وعلّق أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، على منح الاتحاد لهذه الجائزة المرموقة، معربا عن امتنانه وتقديره لـ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، لمنحها اتحاد الغرف العربية "جائزة الشريك المجتمعي الموثوق للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية لعام 2022"، معتبرا أنّ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، تعدّ من المؤسسات الهامة والبارزة في العالم العربي العاملة على رفع مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والعمل على تعزيزها في الشركات والمؤسسات، والقطاعات الحكومية والاهلية والخاصة.

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "منح اتحاد الغرف العربية لهذه الجائزة المرموقة، يمثّل مدعاة فخر إذ لطالما أولى الاتحاد اهتماما بارزا واستثنائيا بموضوع المسؤولية المجتمعية، بما يساهم في صالح تنمية مجتمعاتنا ومؤسساتنا العربية".

ولفت حنفي إلى أنّه "إيمانا من دور اتحاد الغرف العربية في دعم مبادرة المسؤولية الاجتماعية المستدامة، فإنّ الاتحاد يدعو دائما ويحث الغرف المحلية وشركات العالم العربي على تبني المبادرة وتطوير روح المسؤولية الاجتماعية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات من خلال إطلاق جائزة الشركات الاكثر مسؤولية اجتماعية في العالم العربي في مختلف القطاعات وبالتعاون مع الشهادات المعتمدة دولياً".

وقال: "إننا نعبّر عن اعتزازنا وفخرنا بالتعاون الوثيق القائم بين "اتحاد الغرف العربية" و "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، والذي يهدف في المقام الأول إلى خدمة شعوبنا العربية".

وأكّد الأمين العام خالد حنفي "أننا نتطلع دائما إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعّال في المرحلة القادمة، من أجل تحقيق أهدافنا السامية على صعيد التنمية المجتمعية".

خالد حنفي: التحديات تستدعي تفعيل العمل العربي المشترك ومواكبة التكنولوجيا والرقمنة

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في الندوة التي نظَمَتها كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، بعنوان: "مستجدات الوضع الاقتصادي العالمي الخيارات والفرص المتاحة أمام الاقتصاد العربي"، بمشاركة لفيف من الأساتذة، وأعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، وطلّاب الكلية من قسمي الاقتصاد والعلوم السياسية.

واستعرض الدكتور خالد حنفي مستجدات الاقتصاد العالمي وما يواجهه من تحديات وعلى رأسها انكماش السوق العقاري العالمي،

التضخم، النزاعات السياسية والتجارية. كما تناول مقومات التعافي وأبرزها الثورة الصناعية الرابعة واستراتيجيات التنمية المستدامة.

وأشار إلى الدور المحوري الذي تؤديه الثورة الصناعية الرابعة ومعها التحول الرقمي في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وما تضمره من فرص ومميزات بدءًا من التكنولوجيات الحيوية وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة وصولاً للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

وأكد على "ضرورة التأقلم ومواكبة التطورات الهائلة، إضافة إلى تطوير مهارات الطلّاب والباحثين من أجل مواجهة الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل في ضوء المعطيات السابقة".

وتحدث على انعكاسات المستجدات العالمية على الاقتصادات العربية خصوصاً مع التطرق لمدى جاهزية حكومات الدول العربية للذكاء الصناعي وفقًا لمؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الصناعي 2022. كما استعرض الفرص المتاحة أمام الاقتصاد العربي وأبرزها التحرير التجاري والتعاون عبر الحدود ودعم التجارة العربية البينية، وتبنّي أنظمة اقتصادية أكثر استدامة، ودور السياسات الضريبية المستحدثة في دعم الاقتصادات العربية، وتبنّي الأعمال الاجتماعية كمحور أساسي في التنمية، ودور الحوكمة وحكم القانون في دعم الاقتصادات العربية، والاستقرار السياسي كداعم للتنمية الاقتصادية.

وشدد على أنَّ مُجمل التحديات على الساحة العالمية تستدعي اتخاذ إجراءات عملية وعاجلة لتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، بناء على استراتيجية جديدة تحاكي لغة الحاضر، مؤكّدا ضرورة التَسَلُّح بالتكنولوجيا والرقمنة.

وتحدث أمين عام الاتحاد في الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في إطار الموسم الثقافي لعام 2023 بعنوان: "إطلالة على مفاهيم معاصرة لسلاسل الإمداد العالمية: هل يمكن أن تعزز قدرات الاقتصاد العربي؟" بمقر معهد التخطيط القومي.

واستعرض في كلمته عدداً من الاتجاهات المعاصرة في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية مع التركيز على أهم النظريات الحديثة في مجال سلاسل الإمداد والتي من شأنها تغيير شكل الأبحاث العلمية المستقبلية في هذا المجال. كما تناول أيضا كيف أثرت الاتجاهات المعاصرة في سلاسل الإمداد على طبيعة ونوعية الوظائف بقطاع الخدمات اللوجستية.

واختتم محاضرته بطرح عدد من الأفكار حول تعزيز مرونة سلاسل الإمداد بالوطن العربي، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

ملتقى الاستثمار السنوي AIM للمرة الأولى في أبو ظبي

تنعقد الدورة الثانية عشر من ملتقى الاستثمار السنوي، خلال الفترة من 8 إلى 10 أيّار (مايو) 2023، للمرة الأولى في أبو ظبي عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة، وذلك بحضور ومشاركة واسعة من ممثلي الدول وكبار المستثمرين العالميين وقادة الأعمال الدوليين من القطاعين العام والخاص، لاستعراض آخر المستجدات وسبل تعزيز التنمية المستدامة والحلول المستقبلية للاقتصاد العالمي.

وستعقد الدورة (12) تحت شعار "التحوّل في أوجه الاستثمار: فرص الاستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنوع والازدهار"، حيث يعتبر الملتقى منصة للاستثمار من خلال عرض فرص الاستثمار.

وتسلّط هذه الدورة الضوء على أحدث الاتجاهات والفرص الاستثمارية لكافة القطاعات ضمن خمس محاور رئيسية وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات الناشئة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، مدن المستقبل والمحافظ الاستثمارية الأجنبية.

ويشهد ملتقى الاستثمار السنوي 2023 العديد من الأنشطة والفعاليات، مثل المعرض واجتماعات الطاولة المستديرة للاستثمار، والعروض التقديمية، ومسابقات الاستثمار، ومسابقة مشاريع الشركات الناشئة، ومركز المستثمرين، وعروض اقتصادات الدول، بالإضافة إلى الاجتماعات المباشرة بين الشركات وممثلي الجهات الحكومية.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الضغط على الرابط التالي:
http://www.aimcongress.com/

تحذيرات في "المنتدى العربي للتنمية المستدامة" من هشاشة الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية

عقد في بيروت أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة للعام الجاري 2023، برئاسة اليمن ممثلة بوزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مقرها في العاصمة اللبنانية، وجامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في الوطن العربي، بعنوان "حلول وعمل"، ويستمر لغاية 16 آذار (مارس) 2023.

وشارك في افتتاح أعمال المنتدى، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي، ووفود رفيعة المستوى وممثلين عن الحكومات العربيّة والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدنيّ والقطاع الخاص، بالإضافة إلى برلمانيين وأكاديميين.

وألقى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط كلمة، تطرق فيها إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على السلم والأمن الدولي، وعلى المنطقة العربية على وجه الخصوص، حيث تراجعت قدرة العمل متعدد الأطراف بشكل واضح على فض النزاعات.

واعتبر أنّ "هذه الحرب ستعوق جهود المجتمع الدولي في التعامل مع القضايا الأخرى الأكثر إلحاحاً وأهمية كزيادة الفقر ومخاطر التغير المناخي".

وأشاد الأمين العام بالتعاون القائم بين جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة المشتركة، والتي تهدف إلى دعم وبناء القدرات العربية في مجالات عدة، ومن أهمها التحضير للمؤتمر العالمي للمياه، والمقرر عقده الأسبوع القادم في نيويورك، وكذلك الانتهاء من تطوير وتفعيل الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمعروفة باسم "الأجندة الرقمية العربية"، فضلاً عن إعداد الخطة المشتركة المعنونة "الرؤية العربية 2045".

وتحدثت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد، عن تعثر

التقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل وتراجعه على مسار بعض الأهداف.

وقالت إن آثار أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، تهدد الأمن الغذائي وتوافر المياه وتقوض القدرة على الصمود وتفاقم النزاعات.

وأضافت أن المنطقة العربية تتأثر بكل هذه التحديات الخطيرة، وقالت إنّ "عدم المساواة أدى إلى تفاقم الفقر الذي تصاعد في السنوات الأخيرة ليقترب من 50 في المئة في البلدان العربية الأقل نموا والبلدان المتضررة من النزاعات. وأثر انعدام الأمن الغذائي على أكثر من 30 في المئة من الناس في المنطقة العربية عام 2020، وفاقمته جائحة كوفيد19- وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا".

وأكدت على "ضرورة التحرك والعمل الآن حتى لا تجعل كل هذه العوامل بلوغَ أهداف التنمية المستدامة بعيدا عن متناول المنطقة"، مشددة على "الحاجة إلى إجراء مراجعة عاجلة لكيفية إعادة المنطقة إلى المسار الصحيح عبر القرارات السياسية والاستثمار".

وتحدث وزير التخطيط اليمني رئيس المنتدى في دورته الحالية واعد باذيب، حول مواجهة المنطقة العربية والعالم باسره أزمتين متعاقبتين، أزمة جائحة (كوفيد19-) والأزمة الروسية الأوكرانية، وما اعقبهما من تداعيات مقلقة في أسعار الغذاء والطاقة والاستقرار الاقتصادي العالمي. متطرقاً إلى الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي تمر بها اليمن.

وجدد باذيب، التأكيد على مواصلة الحكومة المضي في تحقيق بعض الإنجازات على صعيد أهداف التنمية المستدامة، وكذلك

مواصلة معركة استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، وإنهاء حالة الصراع والهشاشة والعمل على تعافي الاقتصاد وإعادة إعمار البنية التحتية التي تضررت من الحرب، فضلاً عن مواجهة الأزمات المتعددة والتحديات الهيكلية المزمنة.

من جهتها لفتت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آ سيا (الاسكوا)، رولا دشتي أنّه "من غير المقبول أن يولد الطفل العربي مديونا بـ 3500 دولار بسبب تراكم ديون المنطقة إلى 1.5 تريليون دولار"، موضحة أنّ "نحو 30 مليون عربي عاطلون عن العمل و 160 مليونا في القطاع غير النظامي من دون حماية اجتماعية".

وأكّدت دشتي أنّ "الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية تعتبر ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم، حيث أنّ السياسات الحكومية تتغاضى عن اللامساواة الصارخة في المجتمعات العربية"، معتبرة أنّ "نسبة الـ 10 في المئة الأغنى من السكان يمتلكون 75 في المئة من ثرواتها، في حين أنّ الطبقة الوسطى تزداد تقلصا إذ أصبح نحو 30 في المئة منها فقيرا في بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة".

إعادة صياغة العلاقات العربية – الفرنسية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية

لفت رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية نجح ومن خلال اهتمامه الكبير بتطوير العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم ومن بينها الغرفة العربية الفرنسية، في توثيق العلاقات بين القطاع الخاص العربي والقطاع الخاص الفرنسي، وبناء جسور التعاون المشترك مع بلادكم التي تعدّ شريكا هاما للعالم العربي".

وأكّد خلال كلمة ألقاها في افتتاح أعمال القمة الاقتصادية العربية – الفرنسية 2023 التي عقدت تحت عنوان: "شراكة يجب توطيدها في عالم يمر بأزمة"، في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 15 آذار (مارس) 2023، تحت رعاية الرئيس الفرنسية ايمانويل ماكرون، أنّ "العالم يعيش اليوم مشهدا صعباً بسبب الصراع الروسي – الأوكراني مما تسبب في حدوث تداعيات مخيفة على مجمل الأوضاع الاقتصادية في القارة الأوروبية وفي سائر دول العالم، ولا سيّما على صعيد الطاقة والتضخّم والأمن الغذائي وسلاسل الإمداد والتوريد. كما يشهد العالم مشاكل على صعيد تغيّر المناخ، والأمن السيبراني، فضلا عن المخاطر الجيوسياسية ومخاطر التذمّر الاجتماعي ونشوب الصراعات الداخلية. ولكن على الرغم من كل ذلك تظل هناك رغبة عربية حقيقية نحو المساهمة في رسم آفاق المستقبل، ولعب دور بارز وأساسي في ظل الثورة الصناعية الرابعة والثورة الرقمية الثانية، التي تتميز بالقدرة على رفع مستويات الدخل العالمي، وتحسين نوعية الحياة للسكان في جميع أنحاء العالم بما في ذلك العالم العربي".

واعتبر الرئيس سمير ناس، أنّ "توجه فرنسا في الآونة الأخيرة نحو توسيع استثماراتها في البلدان العربية، وخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعدما كانت مقتصرة لسنوات طويلة

في دول المغرب العربي، يدفعنا إلى توسيع التعاون في مختلف القطاعات والتي تتمثل أبرزها في الثقافة والسياحة والترفيه والرياضة، وسلامة الأغذية، والنقل والخدمات اللوجستية، والتصنيع، وكذلك في قطاعات اقتصاد المستقبل وغيرها من القطاعات الحيوية والاستراتيجية".

وقال: "إننا في اتحاد الغرف العربية، ومن خلال التنسيق والتعاون مع شركائنا في الغرفة العربية الفرنسية المشتركة، نسعى إلى نقل العلاقة والتعاون العربي – الفرنسي، إلى مستوى يتلاءم مع المتغيّرات العالمية المستجدة. وحيث ندرك جميعا ما للتنمية والتكامل الاقتصادي من أثر كبير جدا في تقدم بلداننا وتطورها واستقرارها، فإنّه من هنا لا بدّ أن من توسيع مجالات الاستثمارات المشتركة، والتركيز على المشاريع ذات القيمة المضافة والبحث والابتكار والتطوير، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر، مع أهمية اتباع قواعد المنافسة بين المشاريع وزيادة تنافسية الاقتصاد".

خالد حنفي

من جانبه، أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال ترؤسه الجلسة القطاعية الثانية ضمن فعاليات القمة الاقتصادية العربية الفرنسية 2023 "شراكة يجب توطيدها في عالم يمر بأزمة"، أنّ "الحضور العربي الحاشد في هذه القمة يؤكد اهتمام القطاع الخاص العربي بتعزيز التعاون مع الجانب الفرنسي في

شتى الميادين والمجالات".

ولفت إلى أنّ "انعقاد هذه القمة تحت رعاية فخامة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، يمثل دفعا قويا باتجاه المضي قدما في رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العربي والفرنسي إلى مستويات أكبر وأفضل، في ظل ما يتمتع به الجانبين من مقومات اقتصادية واستثمارية هامة".

وقال: منذ تسلم فخامة رئيس الجمهورية ايمانويل ماكرون، الرئاسة في فرنسا، عمّقت فرنسا علاقاتها الدبلوماسية مع شركائها العرب، ما يعكس ليس فقط الاعتراف المتزايد بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه باريس في العالم العربي، ولكن أيضًا ضرورة الاهتمام بالأصوات الإقليمية في العالم العربي، في ظل الواقع الاستراتيجي للبلدان العربية ولا سيما للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في قارة آسيا، ولدول المغرب العربي وجمهورية مصر العربية في القارة الافريقية".

وشدد على أنّ "اتحاد الغرف العربية، الذي يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي الذي يوظّف 75 من اليد العاملة العربية، ويمثّل 75 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، حريص جدا على تنمية وتقوية العلاقات المتبادلة، بالشراكة مع الغرفة العربية الفرنسية التي تقوم بدور هام على صعيد ربط العلاقات بين الجانبين والارتقاء بها إلى مستوى الآمال والطموحات".

واعتبر الأمين العام أنّ "العلاقات التجارية العربية الفرنسية، لا ترقى إلى ما نطمح إليه وهي تقل بدلا من أن تزيد، ومن هذا المنطلق لا بدّ من التفكير في أسلوب جديد للارتقاء بعلاقاتنا الاقتصادية، خصوصا في ظل عالم متغيّر، وفي ظل تغيّرات كبيرة شهدها العالم العربي في العقود والسنوات الأخيرة"، مشددا على "ضرورة تعامل فرنسا والاتحاد الأوروبي مع العالم العربي وفق أسس جديدة تتناسب مع المتغيّرات الحاصلة، ما يدعو إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية وفق النمط الكلاسيكي السائد حاليا والقائم على الاستيراد والتصدير، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية".

وقال إنّ "العالم العربي لا يعدّ منطقة متجانسة، حيث هناك تنوع واختلاف على مستوى التصنيفات حيث هناك دول غنية ودول متوسطة الدخل ودول فقيرة، وبالتالي هناك مزايا اقتصادية عديدة للدول العربية، وهنا على سبيل المثال لا الحصر، يمكن تعزيز التعاون العربي – الفرنسي في مجال الأمن الغذائي عبر إقامة مناطق لوجستية تخص الأمن الغذائي".

ودعا الأمين العام خالد حنفي القطاع الخاص الفرنسي والقائمين على السياسات الاقتصادية في فرنسا إلى "إعادة التفكير في كيفية نسج علاقات جديدة مع العالم العربي، ليس عبر فقط اختراق الأسواق العربية بل من خلال تسخير الطاقات الإبداعية وإعادة صياغة العلاقة المتبادلة بما يخدم مصالح الطرفين والشعبين العربي والفرنسي".

وختم بالقول إنّ "هناك أهمية وضرورة لإعطاء قدر أكبر من الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل بناء جيل جديد من رجال الأعمال ذوي الأفكار الجديدة الخلاقة. وذلك من خلال توفير البيئة الصالحة والخبرات التقنية والقدرات العلمية لقيادة هذه الاستثمارات الناشئة في المجالين التجاري والصناعي وفي مجال الصناعات التحويلية والطاقة النظيفة".

البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الإماراتي إلى 4.1 في المئة

توقع البنك الدولي نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4.1 في المئة، مبينا أنّ معدل النمو المتوقع جيد للغاية في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة.

ووفق البنك الدولي فقد حقق الاقتصاد الإماراتي أداءً جيداً في العام الماضي، ومن المتوقع الاستمرار على نفس الأداء أيضاً في 2023. وأرجع البنك الدولي النمو المتوقع للاقتصاد الإماراتي إلى جملة من الحوافز، في مقدمها الجهود الحكومية للتنويع الاقتصادي وبيئة الأعمال الجاذبة وسهولة ممارسة الأعمال والبنية التحتية المتطورة.

وبحسب تقرير البنك الدولي، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع حجم الصادرات النفطية، إلى جانب انتعاش الطلب على القطاعات غير

النفطية، إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدولة الإمارات بنسبة 4.1 في في 2023.

في الموازاة، انخفضت توقعات البنك الدولي للاقتصاد العالمي بشكل كبير من 3 في المئة في يونيو (حزيران) الماضي إلى 1.7 في المئة وفق آخر التقديرات الصادرة، فيما من المتوقع أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3.7 في المئة عام 2023.

انتخاب عبده إدريس رئيسا للاتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

انتخب عبده إدريس رئيساً لاتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، فيما انتخب عائد ابو رمضان نائباً للرئيس، وعمر ابو بكر أميناً للصندوق والدكتور سمير حزبون أمينا للسر.

وجرت انتخابات توزيع مناصب مجلس إدارة الاتحاد، بمقر وزارة الاقتصاد تحت إشراف وزير الاقتصاد خالد العسيلي، وبحضور رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية السابق عمر هاشم، ومدير عام وحدة القطاع الخاص إيهاب الحاج ياسين.

وأعرب مجلس الاتحاد عن شكره وتقديره لوزارة الاقتصاد الوطني التي بذلت كل جهودها لإنجاز العملية الانتخابية في مختلف مراحلها رغم الصعوبات والتحديات، مؤكدا العمل على وضع الخطط التي من شأنها أن تستجيب للمتطلبات تنمية الاقتصاد الوطني.

وأعرب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية السابق عمر هاشم عن شكره وتقديره الكبير للحكومة الفلسطينية ووزير الاقتصاد الوطني على إجراء العملية الانتخابية والتي جرت بكل مهنية وشفافية، مثمنا طاقم وزارة الاقتصاد والاتحاد العام في الغرف التجارية الصناعية والقضاء في إنجاز هذه المهمة التي ستنعكس إيجابا على أداء الغرف التجارية والاقتصاد الوطني.

دوره أكد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المنتخب عبدو إدريس على "المضي قدما في تحقيق أهدافنا ورؤيتنا نحو تطوير وتحسين أداء الغرف التجارية الصناعية، والإيفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها لمنتسبي الغرف التجارية الصناعية واستكمال مسيرة التطوير".

ويشغل إدريس منصب رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، وهي المرة الثانية على التوالي التي يفوز فيها برئاسة المجلس، كما ان هذه هي المرة الأولى التي يفوز فيها رئيس غرفة الخليل برئاسة الاتحاد منذ تأسيسه في العام 1989. في حين يشغل أبو رمضان منصب رئيس غرفة غزة، فيما يشغل ابو بكر منصب رئيس غرفة جنين، فيما يشغل الدكتور حزبون منصب رئيس غرفة بيت لحم.

ويتمتع اتحاد الغرف الفلسطينية وفق القانون بالشخصية الاعتبارية المستقلة مالياً وإدارياً وهو المظلة الوطنية للغرف التجارية الصناعية الفلسطينية ويتولى تمثيل الغرف والأعضاء المنتسبين فيها أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية محلياً ودولياً. كما يعمل الاتحاد على رعاية مصالح أعضائه والدفاع عن حقوقهم والمشاركة في صياغة ومراجعة وتعديل القوانين والأنظمة والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والتي تتعلق بتسهيل عمل القطاع الخاص الفلسطيني وتوفير البيئة المواتية للاستثمار وضمان أداء القطاع الخاص في بيئة تنافسية استناداً إلى الأعراف والممارسات التجارية الفضلى، إضافة إلى رفع كفاءة وقدرات الغرف التجارية الصناعية وتطوير وتنويع خدماتها.

تاتيانا جفيلافا تفوز بـ "جائزة القائدة الحكيمة" ضمن أعمال القمة العالمية لرائدات الأعمال

انعقدت القمة العالمية لرائدات الأعمال (WWES) في أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة 11-10 مارس 2023، وذلك تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الكتبي "أم الإمارات".

حضر القمة 400 مندوبة من 38 دولة من بينهم ممثلات لمجتمعات الأعمال النسائية من روسيا ومصر وغانا والهند والبرازيل والبحرين وأوزبكستان وقيرغيزستان وأذربيجان. كما شارك في القمة عدد من الضيوف المميزين شخصياً، من بينهم معالي وزير التسامح بدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وزير الدولة للتجارة الخارجية ثاني بن أحمد الزيودي، وممثلي سمو الشيخة فاطمة الكتبي، ووزيرة دولة في حكومة الإمارات سعادة د. الشيخة ميثاء بنت سالم الشامسي، ورئيس اتحاد غرف التجارة

والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة عبدالله المزروعي.
ونظّم مجلس الأعمال الروسي العربي والمنظمة العامة لعموم روسيا "سيدات الأعمال"، مشاركة الوفد الروسي في القمة الذي تألف من 66 من قادة مجتمع الأعمال من 13 منطقة في روسيا الاتحادية.
وعُقد على هامش القمة، أعمال الجمعية العالمية لتطوير ريادة الأعمال مجلس سيدات الأعمال (WBC)الذي أنشأه مجلس الأعمال العربي الروسي واتحاد الغرف العربية بالتعاون مع مجلس سيدات أعمال الإمارات(EWBC) .
كذلك وقّع مندوبون من أوزبكستان وقيرغيزستان وأذربيجان على انضمام دولهم إلى عضوية WBC. كما قدم الجانب الروسي مبادرة مشتركة بين مجلس الأعمال العربي الروسي واتحاد الغرف العربية وهي عبارة عن منصة متعددة الوظائف لتكنولوجيا المعلومات، والتي من المفترض أن تعمل كأداة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الروسية العربية.
كذلك جرى تنظيم حفل توزيع الجوائز لتشجيع وتكريم أكثر قادة المجتمعات النسائية الدولية نشاطا وبروزا، حيث قام معالي وزير التسامح بدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان شخصياً بتسليم تاتيانا جفيلافا "جائزة القائدة الحكيمة"، مؤكداً على صفاتها القيادية المتميزة ومساهمتها الكبيرة في منظمة WWES وتعزيز الحوار الروسي – الإماراتي.

خليل الحاج توفيق: اتفاقية جديدة للتجارة الحرّة بين الأردن وتركيا

دعا رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، لإعادة صياغة اتفاقية جديدة للتجارة الحرة بين الأردن وتركيا ضمن أطر وشروط جديدة. وشدد على "ضرورة اشراك القطاع الخاص من الجانبين عند إعدادها لضمان تحقيق مصالح البلدين والعدالة بينهما، وبما يضمن استفادة الأردن من الاستثمارات الصناعية التركية وزيادة التبادل التجاري".
وأكّد الحاج توفيق خلال لقاء جمعه والسفير التركي المعين حديثا لدى المملكة أردام أوزان، على "ضرورة تعزيز الاستثمارات التركية في الأردن وتوسيع قاعدة الصادرات، حيث يمثّل ذلك مصلحة عليا للاقتصاد الوطني"، معتبرا أنّ "الأردن شهد تطورا في ملف الاستثمار من خلال استحداث وزارة للاستثمار ستكون معنية في كل شؤون الاستثمار وترسم سياسات تشجع على الاستثمار وتعزز تنافسية القطاعات الاقتصادية الرئيسة في المملكة إلى جانب إقرار قانون البيئة الاستثمارية الجديد الذي يتضمن العديد من المزايا والحوافز".
وأكد "أهمية العمل على تفعيل تبادل زيارات الوفود التجارية، وإقامة المعارض التجارية في البلدين باعتبار ذلك خطوة مهمة لزيادة حجم التجارة والاستثمار المتبادل بين الجانبين".

من جهته، أثنى السفير أوزان على العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين وحرصهما على تعزيزها والارتقاء بها لمستويات عالية بخاصة في الجوانب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.
وأكّد أنّ "الاردن يشكل فرصة جيدة لأصحاب الاعمال الاتراك وبيئة استثمارية مناسبة"، مشيرا إلى "أهمية الاستفادة من الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي مع تركيا، الرامية الى النهوض بعلاقات البلدين التجارية والاستثمارية كمدخل الى صياغة اتفاقية حرة جديدة تتناسب مع الجانبين".

جنيف تحتضن اجتماع المكتب التنفيذي ومجلس إدارة الغرفة العربية - السويسرية

عقد في جنيف اجتماعي المكتب التنفيذي والجمعية العمومية ومجلس الإدارة للغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة، حيث استعرض مجلس الإدارة خطة عمل الغرفة وأنشطتها لعام 2023، على أن يعقد الاجتماع القادم لمجلس الإدارة خلال شهر يونيو (حزيران) 2023 لمناقشة الميزانية.

ووافق مجلس الإدارة في اجتماعه بالإجماع على انتخاب راشد الكعبي عضو مجلس إدارتها، نائبًا لرئيس الغرفة العربية السويسرية، بالإضافة إلى انتخاب السيد سمير ماجول رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة نائبًا ثانيًا

وتناول الاجتماعان مناقشة العديد من الموضوعات التي تستهدف تعزيز علاقات التعاون التجاري بين سويسرا والعالم العربي، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز التبادلات التجارية بين الدول العربية وسويسرا، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة.

وتعدّ الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة هي الرابط التجاري

الحيوي لممارسة الأعمال التجارية بين سويسرا والعالم العربي وذلك منذ تأسيسها في العام 1974، حيث تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين سويسرا والدول العربية، وتحسين وتوسيع الفرص للتعاون الصناعي والفني بين الجانبين، وتشجيع نقل التكنولوجيا والتدريب المهني وإنشاء شركات مشتركة في مجالي الصناعة والتجارة.

زيادة صافي احتياطات النقد الأجنبي في مصر

كشف البنك المركزي المصري، عن زيادة صافي احتياطات النقد الأجنبي إلى نحو 34.352 مليار دولار في نهاية فبراير (شباط) الماضي، مقارنة مع 34.224 مليار دولار في نهاية يناير (كانون الثاني) السابق عليه، بارتفاع طفيف مقداره 128 مليون دولار.

وأظهرت احصاءات البنك المركزي تراجع قيمة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر فبراير/شباط الفائت، ليصل إلى نحو 7.372 مليارات دولار، مقابل7.773 مليارات دولار بنهاية يناير/كانون الثاني 2023، وذلك بانخفاض بلغ 401 مليون دولار. وبذلك تراجع احتياطي النقد الأجنبي في مصر بنسبة 16 في المئة خلال 14 شهراً، حيث كان يبلغ 40.93 مليار دولار في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021، بانخفاض بلغ 6.578 مليارات دولار.

وسجلت ودائع 4 دول خليجية، هي الإمارات والسعودية والكويت وقطر نحو 27.961 مليار دولار في البنك المركزي المصري، ما يعادل نحو 81.4 في المئة من جملة الاحتياط النقدي للبلاد، وهي ودائع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تتوزع بواقع 13 مليار دولار قصيرة الأجل، و14.961 مليار دولار متوسطة وطويلة الأجل.

وحظيت ودائع الإمارات بالنصيب الأكبر من الودائع الخليجية بقيمة 10.661 مليارات دولار، تتوزع بين 5 مليارات ودائع قصيرة الأجل، و5.661 مليارات ودائع متوسطة وطويلة الأجل. وحلت ودائع السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 10.3 مليارات دولار، تتوزع بين 5 مليارات دولار ودائع قصيرة الأجل، و5.3 مليارات ودائع متوسطة وطويلة الأجل، ثم ودائع الكويت بقيمة 4 مليارات دولار (متوسطة وطويلة الأجل)، وودائع قطر بقيمة 3 مليارات دولار (قصيرة الأجل).

ارتفاع احتياطات الكويت الأجنبية 6.58 في المئة

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدولة الكويت في يناير/كانون الثاني 2023 بنسبة 6.58 في المئة على أساس سنوي.

وبحسب التقرير الشهري لبنك الكويت المركزي، فقد ارتفعت الاحتياطيات النقدية الأجنبية إلى 14.811 مليار دينار (48.4 مليار دولار) في يناير/كانون الثاني، مقابل 13.896 مليار دينار (45.4 مليار دولار) بنهاية الشهر المماثل من عام 2022.

وعلى أساس شهري، ارتفع احتياطي الكويت الأجنبي بنسبة 0.22 في المئة، قياسا على 14.779 مليار دينار (48.272 مليار دولار) في ديسمبر/كانون الأول 2022.

وتضمنت احتياطيات الكويت نحو 13.15 مليار دينار (42.9 مليار دولار) رصيد الودائع والعملات. وتتضمن كذلك 1.34 مليار دينار (4.37 مليارات دولار) حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، وأيضا 234.7 مليون دينار (766.6 مليون دولار) رصيد لدى "النقد الدولي".

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهبا (مقداره 79 طنا محسوب بالقيمة الدفترية منذ شرائه) بنحو 31.7 مليون دينار (104.1 مليون دولار). في حين لا يشمل الاحتياطي الأجنبي، الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار (الصندوق السيادي) التي تتجاوز 750 مليار دولار، وفق أحدث بيانات معهد صناديق الثروة السيادية .

احتياطات قطر الدولية تقفز 11.7 في المئة

قفزت الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي، في شهر فبراير الماضي، لتبلغ 234.946 مليار ريال، بزيادة نسبتها11.7 في المئة، مقارنة مع 210.395 مليار ريال في الشهر نفسه من العام الماضي.

وأظهرت الأرقام الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ارتفاع الاحتياطات الرسمية مع نهاية شهر فبراير الماضي، مقارنة بما كانت عليه مع نهاية الشهر ذاته من العام الماضي، بنحو 23.642 مليار ريال، لتبلغ 176.849 مليار ريال، مدفوعة بارتفاع أرصدة المركزي من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بنحو 17.065 مليار ريال، إلى مستوى 139.862 مليار ريال في فبراير 2023.

في المقابل، تراجع رصيد ودائع حقوق السحب الخاصة من حصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي مع نهاية شهر يناير الماضي بقيمة 252 مليون ريال، مقارنة مع فبراير 2022، ليبلغ مستوى 5.248 مليار ريال.

كما انخفضت الأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو 1.349 مليار ريال إلى مستوى 12.221 مليار ريال بنهاية فبراير 2023، مقارنة مع يناير من العام الماضي.

وعلى صعيد آخر، ارتفع مخزون الذهب مع نهاية فبراير 2023 بنحو 8.178 مليار ريال إلى 19.517 مليار ريال.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

AACC & THE VIENNA ECONOMIC FORUM SIGN A MEMORANDUM OF UNDERSTANDING

With the aim of enhancing mutual relations and strengthening cooperation between Austria, Southeastern European countries and Arab countries, the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC), represented by its Secretary-General Eng. Mouddar Khouja, and the Vienna Economic Forum (VEF), represented by its Secretary-General H.E. Ambassador Dr. Elena Kirtcheva, signed a Memorandum of Understanding on 25 January 2023.

The MoU ceremony was honoured by the presence of Dr. Ernst Huber, Member of AACC Board of Directors and Member of the VEF Honorary Committee. Dr. Snezana Senior Project Manager, Ms. Irena Pal (BBA), Project & Office Manager, and Mag. Niko Petković, Project Manager, additionally attended the ceremony from VEF's side, whereas Mag. Leila Kaplan, Office Director and Chief of Staff attended from AACC's side.

The signing of this MoU was the result of deliberations that took place during a courtesy visit paid by Secretary-General Khouja to Secretary-General Kirtcheva earlier this month. H.E. Ambassador Dr. Kirtcheva has already met with a number of Arab ambassadors in Vienna, in an attempt to further consolidate coordination and cooperation with the Arab region, an area in which SG Khouja reiterated his readiness to support by all means.

This bilateral agreement between AACC and VEF demonstrates the will of both parties as strategic partners to establish cooperation and good relations between both institutions, by means of mutual support of each other's initiatives and activities, organising joint events and sharing useful information on the economic situation and developments aimed at supporting the goals of both institutions.

In this context, Ambassador Kirtcheva announced the upcoming "Vienna Economic Talks-Prishtina Meeting 2023", scheduled to take place on 7-8 May 2023 in Pristina, Kosovo and invited SG Khouja and AACC members to attend. SG Khouja extended an invitation to Ambassador Dr. Kirtcheva and VEF members to take part in the 12th edition of the "Annual Investment Meeting (AIM)" and the "Entrepreneurs Investment Summit: Investing in

Arab and African Entrepreneurs", which will be held under the support of the Union of Arab Chambers (UAC) from 8 -10 May 2023 in Abu Dhabi, UAE. Pursuant to the agreement on widely publishing information and news pertaining to each other's activities, each of the institutions will reciprocally share information about the above-mentioned meetings and vigorously promote the other's events within its extensive network.

AACC COORDINATES A MEETING WITH THE QATARI AMBASSADOR TO AUSTRIA

On 24 January 2023, AACC coordinated a meeting between His Excellency Mr. Sultan Salmeen Almansouri, Ambassador of the State of Qatar to Austria, Mr. Stjepan Stazic, CEO of Basektball Club Vienna (BC Vienna), and Mr. Peko Baxant, Member of the Vienna State Parliament & City Council and Auditor at BC Vienna, in the presence of AACC Secretary-General Eng. Mouddar Khouja.

This meeting, which was held at the premises of the Qatari embassy in Vienna, served to introduce the club's portfolio and discuss with H.E. Ambassador Almansouri scopes of cooperation in the field of sports in general and in basketball in particular.

AACC SECRETARY-GENERAL VISITS THE LIBYAN AMBASSADOR TO AUSTRIA

On 17 January 2023, AACC Secretary-General DI. Mouddar Khouja was received by H.E. Dr. Osama Abduljalil Abdulhadi, Ambassador of Libya to Austria for a courtesy visit at the premises of the Libyan embassy in Vienna.

Secretary-General Khouja introduced AACC's new One-Stop-Shop Service for legalisations and notary certifications and focused on its advantages for companies and private individuals in facilitating coordination with the relevant authorities such as ministries, embassies, and regional courts, and speeding up bureaucratic procedures.

SG Khouja also discussed with H.E. Ambassador Dr. Abdulhadi ways to improve mutual investment conditions and procedures between Austria and Libya, as well as dispute settlement. Finally, the two deliberated on the topic of outbound flights from Tripoli to the EU.

WHAT WILL THE FOOD OF THE FUTURE BE LIKE?
REMARKS ON FOOD SECURITY & FOOD TECHNOLOGY

The war in Ukraine is putting pressure on a global food system that has been weakened by the coronavirus and climate change, as well as the energy price shock. Wheat prices have risen by 53% since the beginning of 2022, and have jumped by another 6% on May 16, 2022.

This war is engaging two of the world's most important agricultural market players, at a time of already high and volatile international food and agricultural input prices. If the war is prolonged, world markets will miss this year more than a third of the grain supplies and more than half of the supplies of sunflower oils that were exported from Russia and Ukraine. Even if the war stops soon, the regularity of production and export operations will not quickly return to what it was before.

It is true that there are other sources to compensate for what is lacking in the markets, but prices are raging upwards, and with them, the cost of energy is rising due to the war and the repercussions of the boycott.

Record high global food prices in 2022 have been experienced by everyone. While for some they are an inconvenience, in many countries households cannot afford to buy basic necessities.

Of the most countries affected are those that depend on food imports like the Arab countries. In addition to rising food prices, high input prices protract high food prices, creating a double burden for import-dependent countries. The major food gaps in the Arab world are particularly in grains, legumes, sugar, vegetable oils and both types of meat.

Alongside conflict - climate shocks will continue to drive a negative outlook & we have entered a 'new normal' where frequent and recurring droughts, flooding, hurricanes and cyclones devastate farming.

According to FAO, the global food import bill

is on course to hit a new record high of USD 1.8 trillion, an all-time high, almost entirely on account of higher prices.

The FAO Food Price Index (FFPI) averaged 157.4 points in May 2022, marking 22.8% above its value in the corresponding month last year. Cereal Price Index averaged 173.4 points in May, up 29.7% above its May 2021 value. International wheat prices rose for a fourth consecutive month, up 5.6% in May, to average 56.2% above their value last year.

Fostering innovative partnerships are key to global food security. We need to build stronger, more strategic partnerships that target on enhancing the resilience of the agricultural sector. This means adopting modern agricultural technology & smart agriculture, developing logistic areas for trade and food investment, targeting agricultural land to be managed under regenerative practices, creating circular food systems to minimize waste & launching new initiatives to encourage the youth to become entrepreneurs in digital agricultural innovations.

According to UNEP, by 2050, the global population is expected to hit 10 billion people. This means that – to feed everyone – it will take 56 per cent more food than is produced in the world today.

There is a real need for collaboration at every level, national, regional & international, to embrace appropriate macroeconomic & technological policies to encourage innovation, as well as making sure actions are inclusive and enable women, young people & indigenous communities.

Technological advancements in the agriculture sector meet the growing demand & necessity for farm automation, digitalization, and sustainability.

- Emerging agriculture trends mark a shift towards smart farming and efficient utilization of time and resources while reducing crop losses.
- Smart farming deploys technologies like the Internet of Things (IoT), computer vision, and artificial intelligence (AI) for farming.
- Robots and drones are accelerating farm automation by replacing manual farm operations such as picking fruits, killing weeds, or water spraying.
- Imagery from drones and satellites, coupled with Global Positioning System (GPS), provides a high-resolution and location-specific view of the field.
- Further, IoT devices, powered by sensor technology, collect real-time field data that allow farmers to make data-driven decisions.
- In addition, the widespread adoption of precision agriculture and indoor farming in recent years fuels IoT growth in farming.

Taken together, these technological innovations generate disruptive and sustainable changes in agricultural practices. The focus is to not only improve the overall quality and quantity of crops and livestock but also to reach the ultimate goal of a sustainable future.

There is a lot of experience and expertise that we can learn from. Whether in rural development, agriculture, forestry or the food industry – the possibilities provided by digital technologies are being used intensively throughout the world: the introduction of digital technologies already contributes to producing food more sustainably, preventing emissions, improving animal welfare and keeping rural areas attractive.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262